الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص والتحديات

من إعداد الطالبتين:

❖ بشرى بوعافية

❖ دنيا عوامري

تحت إشراف الأستاذ:

وليد حفاف

السنة الجامعية: 2022/2021

{ ربِّ اشرحْ لي صَدْرِي ويسِّر لِي أَمْرِي واحْلُل عُقْدَةً مِنْ لِّسانِي يفقهوا قولِي }

{ سورة طه } الآيات: 25 – 28.

صدق الله العظيم.

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذى وفقنا لإتمام هذا العمل، والذى ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا ....

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " حفاف وليد " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة،

الشكر الموصول كذلك لأساتذة قسم العلوم التجارية ونخص بالذكر الأستاذ المحترم "سماعلي فوزى" والاستاذة "عزوزى خديجة" والأستاذ "بوعزيز ناصر" بجامعة قالمة.

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدى ثمرة جهدى إلى من قال فيهما عز وجل: { واخْفِضْ لهُما جناح

الذل مِن الرحْمةِ وقُل رب ارْحمْهُما كما ربيانِي صغِيراً }

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا

في سبيل إسعادى على الدوام " أمي الحبيبة ".

صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة، الذى لم يبخل عليا طيلة

حياته " والدى العزيز ".

دون أن أنسى أمي الثانية "زينب" وإلى كل أخوتي وأخواتي " بلال،

وحيدة، وفاء، مروان" حفظهم الله.

إلى شريكي في الحياة زوجي الغالي الذى كان لي نعم الرفيق ونعم

السند، وإلى الأيدى الصغيرة التي تطرق بابي زائرة لتدخل الانس والحياة

إلى أيامي" أنس، تيم، أجوان، جود، أريام"

إلى رفيقة دربي وصديقتي في هذا المشوار (بشرى)

وإلى كل الصديقات والأحباب الذين ساعدوني في مشوارى الدراسي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

ونيا

الإهداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله ولا يصفوا المقام إلا بالصلاة على خير الأنام ولا تستساغ الدنيا إلا بالوالدين الكرام.

إلى من أنزل فيهم المولى عز وجل قولا حكيما: {وقضى ربك ألا تعبُدُوأ إلا إياهُ وبالْوالِدينْ إحْساناً }

إلى التي كانت وما زالت الجنة تحت أقدامها إلى الأعز والأقرب إلى نفسي والأحب إلى قلبي إلى أروع أم في الكون.

إلى أعز وأغلى ما أملك في الدنيا أبي الغالي، أطال الله في عمرهما.

إلى أخي وأختي سندى في الحياة: " محمد ونادية "

إلى قرة عيني وبهجتي الكتكوتة " جويرية "

إلى شريك حياتي ومؤنسي وسندى " حمزة "

إلى صديقة دربي ورفيقتي في مشوارى الدراسي " دنيا "

إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والأخوة وتميزوا بالوفاء والعطاء وسعدت برفقتهم في دروب الحياة.

إلى كل طلبة الدفعة سنة 2022.

بشرى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	I
الاهداء	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VIII
فهرس الاشكال	IX
قائمة المختصرات	X
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتكاملات الاقتصادية الإقليمية	
تمهيد	9
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي	10
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	10
المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي، أهميته وأشكاله	12
المطلب الثالث: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي وخطوات إنشائه ودوافعه	18
المبحث الثاني: نظريات وأثار التكامل الاقتصادي الاقليمي	21
المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي	21
المطلب الثاني: أثار التكامل الاقتصادي الإقليمي	23
المبحث الثالث: محددات التكامل الاقتصادي الإقليمي	24
المطلب الأول: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي	24
المطلب الثاني: أساليب التكامل الاقتصادي الإقليمي	28
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: التكاملات الاقتصادية الإفريقية	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا	36
المطلب الأول: نشأة التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا	36
المطلب الثاني: أهداف ودوافع التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية	40
المبحث الثاني: أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية والنتائج المحققة في إطارها	41

المطلب الأول: أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية	41
المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الإفريقي	51
المبحث الثالث: مؤشرات وعراقيل التكامل الاقتصادي الإفريقي	52
المطلب الأول: مؤشرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا	52
المطلب الثاني: عراقيل التكامل الاقتصادي الإفريقي	55
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: مستقبل الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنمية صادراتها: الفرص والتحديات	
تمهيد	60
المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	61
المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاتفاق المؤسس لها	61
المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومبادئها	63
المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وفوائدها	66
المطلب الرابع: مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا	67
المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية	70
المطلب الأول: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	70
المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية	72
المطلب الثالث: الإستثمارات بين الجزائر وإفريقيا	78
المبحث الثالث: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الفرص والتحديات	83
المطلب الأول: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة القارية الإفريقية	83
المطلب الثاني: فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	87
المطلب الثالث: تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	88
خاتمة الفصل	90
خاتمة	91
قائمة المراجع	97
الملخص	105

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01.02)	مراحل تطبيق اتفاقية " أبوجا " 1991–2028	**38**
(02.02)	أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية	**42**
(03.02)	وضعية خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في التكاملات الثمانية	**51**
(04.02)	مؤشر التكامل الاقتصادي في إفريقيا: أبعاد ومؤشرات	**53**
(05.02)	خلاصة مؤشر الاندماج الاقتصادي الإفريقي	**54**
(01.03)	أهم الدول المصدرة إليها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار أمريكي)	**72**
(02.03)	أهم الدول المستورد منها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار أمريكي)	**74**
(03.03)	تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا من 2011 إلى 2020 الوحدة (مليار دولار)	**76**
(04.03)	قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر (2016–2020) مليون دولار	**77**
(05.03)	هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر للفترة (2016–2020) مليون$	**78**
(06.03)	الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا (مليون دولار)	**80**
(07.03)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015 – ديسمبر 2019)	**81**
(08.03)	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015 – ديسمبر 2019)	**82**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01.01)	أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي	**73**
(01.02)	تقييم مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا	**53**
(01.03)	توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020	**73**
(02.03)	توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020	**75**
(03.03)	تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء	**85**

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم باللغة الإنجليزية/ الاسم باللغة الفرنسية	الترجمة باللغة العربية
UMA	L’Union du Maghreb Arabe	اتحاد المغرب العربي
COMESA	The Common Market for Eastern and Southern Africa	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
EAC	The East African Community	مجموعة شرق أفريقيا
CEEAC	La Communauté économique des États de l'Afrique centrale	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
CENSAD	La Communauté des États sahélo-sahariens	تجمع دول الساحل والصحراء
IGAD	The Intergovernmental Authority on Development	الهيئة الحكومية للتنمية
CEDEAO	Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
SADC	Southern African Development Community	مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية
NEPAD	New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
SACU	Southern African Custom Union	الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية
CEMAC	La Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale	المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
AFTZ	The African Free Trade Zone	منطقة التجارة الحرة الأفريقية
PTA BANK	Preferential Trade Area Bank	بنك الكوميسا للتنمية والتجارة
ZEP RE	PTA Reinsurance Company	مؤسسة الكوميسا للتأمين
CCJ	COMESA Court Of Justice	محكمة الكوميسا لتسوية النزاعات

معهد الجلود والمنتجات الجلدية	Africa Leather and leather Products Institute	**ALLPI**
مؤسسة الاستثمار الإقليمية	Regional Investment Agency	**RIA**
مؤسسة التجارة في السلع	The Alliance For Commodity Trade in Eastern and Southern Africa	**ACTESA**
منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	African Continental Free Trade Area	**AFCFTA**

مقدمـــــة

مقدمـــة

يعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، حيث فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكاملات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكامل أو تجمع اقتصادي لما لهذه التكاملات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها وتنميتها عن طريق الإتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد، لذلك فإن موضوع التكامل الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها. وهناك العديد من الأمثلة على هذه التجمعات التي من أبرزها وأكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي.

للجزائر موقع مهم، يجمع بين امتداد جغرافي إفريقي وإطلالة بحرية أورومتوسطية، ناهيك عن المقومات الاقتصادية التي تحتوي عليها، ولكن على الرغم من هذا فإن مشاركتها وفاعليتها في صنع وتسيير المعاملات الاقتصادية الدولية محدودة جدا. ولذلك تعتبر مسيرة التكامل الإقليمي للجزائر مسيرة ضيقة ومنحصرة جدا، حيث أثرت المشاكل السياسية والاجتماعية والطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري على علاقاته الخارجية، سواء المنظمات الدولية والإقليمية أو الدول المجاورة.

ونظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء اقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم اعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مراحل متتالية وفقا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية، تطوير وتشجيع القطاع الخاص، إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع في المستوى المعيشي واكتساب إمكانيات لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة خاصة داخل القارة والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحسن استفادة.

إشكالية الدراسة:

وبغية الإلمام بهذا الموضوع وعلى ضوء ما تقدم، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية الصادرات الجزائرية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وما أهميتها وفوائدها لدول القارة؟
- ما هو واقع المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية؟
- ما مدى استعداد الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟
- ماهي فرص وتحديات دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات، نضع مبدئيا الفرضيات التالية:

- هناك مكاسب وفرص للجزائر بدخولها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في مجال الصادرات خارج المحروقات؛
- ستتطور المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، لكن بوتيرة منخفضة؛
- نجاح الجزائر بدخول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية مرهون بمدى الاصلاحات الاقتصادية الداخلية والاستعدادات الخارجية داخل القارة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، خاصة في مجال الصادرات والاستثمارات؛

- تقييم تجارب التكاملات الإقليمية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء؛
- محاولة الوقوف على واقع العلاقات التجارية الجزائر الافريقية ومحاولة تقديم الحلول لتنميتها وتطويرها؛
- محاولة التعرف على مدى استعداد وجاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- استشراف مكاسب تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على الدول الافريقية خاصة ما يعود على الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع الجزائر لإتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الصادرات الوطنية؛
- مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية في إنعاش القارة الافريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار والتجارة البينية داخل القارة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب نوردها فيما يلي:

أ-أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من المواضيع الحديثة بعد دخولها حيز التنفيذ في 2019، وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية على دول المنطقة لاتزال قيد الدراسة؛
- إبراز الدور الذي تقوم به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في دعم عملية التكامل الاقليمي الافريقي بين الدول الأعضاء؛
- في حالة ما تم تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على النحو المرجو فإن هذه الاتفاقية تعتبر فرصة حقيقية للنهوض بالصادرات الوطنية من الركود الذي تشهده إذ تمثل فضاءا واسعا لتسويق المنتجات المحلية وإقامة مشاريع استثمارات ناجحة.

ب- أسباب ذاتية:

- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرسه " مالية وتجارة الدولية "؛
- الميولات الشخصية لدراسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.

حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي الهادف إلى الموضوعية وتيسير الوصول إلى استنتاجات منطقية لهذه الدراسة، وضع حدود لإشكالية مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها وكذلك لمنهجية اختيار واختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك سوف يتم انجاز الدراسة ضمن الحدود والأبعاد التالية:

أ- الحدود المكانية:

تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة عدم ربط الجاب النظري بخصوصية مكان ما، أما في الجانب التطبيقي سنحاول التركيز على انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ب- الحدود الزمنية:

يتوافق سياق التحليل في دراستنا هذه في مجاله الزمني مع تحولات العولمة واللجوء المتزايد للتكاملات الاقتصادية الإفريقية، حيث سنحاول دراسة الموضوع في بعده الزمني للفترة محل الدراسة والمحددة خصوصا من 2011 إلى غاية 2020 والتي كانت فيها البيانات والاحصائيات حاضرة.

ت- الحدود الموضوعية:

يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب معرفية ذات صلة بمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وذلك بالإجابة على الإشكالية المقدمة واختبار فرضياتها من خلال التحليل العلمي وكذلك تدعيمه بتحليل معطيات عن المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية.

المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تقديم أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بكل من التكامل الاقتصادي الإقليمي وموضوع التكامل الإقتصادي الإفريقي، ومعرفة وتحليل المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية، ومحاولة استشراف أهم الفرص والتحديات التي ستكسبها أو تواجهها الجزائر في إطار إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد الوهاب رميدي بعنوان " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقليمي في الدول النامية "، دراسة تجارب مختلفة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، 2007:** حيث اعتمدت على الإشكالية التالية: هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة لدول النامية لتنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟ وتوصلت الدراسة إلى:

✓ إن التكامل الذي يشهده العالم يختلف عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية يختلف في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة؛

✓ لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين إلا بالمزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها.

-دراسة زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد01،بشار، الجزائر، أفريل2022: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء للدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية والأفرو-جزائرية ، إذ أنها تلعب دور كبير في هذا المجال رغم الكثير من التحديات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجموعات الاقتصادية الإفريقية لها دور كبير في تنشيط التجارة البينية، وما يعزز هذا هو أن المبادلات التجارية البينية الأفرو-جزائرية كانت جلها في منطقة الاتحاد المغاربي، ولكنها لم ترق للمستوى المطلوب مقارنة بالتكتلات والمناطق التجارية الحرة الأخرى في العالم،

إلا أن الدراسات تتوقع أن تنفيذ إتفاقية منطقة التبادل الحر سوف يكون لها دورا بالغا في تنمية وتعزيز التجارة البينية مستقبلا.

- **دراسة وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد03، مسيلة، الجزائر،2020:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها إنشاء هذه المنطقة للدول الإفريقية، وأهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري. حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الإتفاقية حيز النفاذ، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجندة الإفريقية لعام 2063 "، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي: بالرغم من العقبات والتحديات المختلفة، التي تتعرض دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من أجل الخروج من الاقتصاد المتردي الذي أدى إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، كما أن تحقيق تلك الفرص والمزايا شكليا فقط دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الواقعية ليس هو المطلوب، إذ أن هذه الاتفاقية بدون خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الإفريقية لمعالجة القيود الرئيسية أمام التجارة والتنويع داخل افريقيا يشمل: السياسة التجارية، وتيسير التجارة، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتداولة، التمويل التجاري....إلخ.

هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول بعنوان " الإطار النظري للتكاملات الاقتصادية الإقليمية " وهو فصل اصطلاحي مفاهيمي يرتكز على الجوانب النظرية المتصلة بمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- الفصل الثاني بعنوان " التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية " تناول مختلف التكاملات الإفريقية التي طالما كانت حلم راود حكام وشعوب القارة، ذلك أن التكامل الإقليمي يعتبر الحل الوحيد للأفارقة للخروج من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها إفريقيا؛
- الفصل الثالث تم تخصيصه للتعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول إفريقيا مع تبيان مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا.

صعوبات الدراسة

واجهت انجاز هذه الدراسة عدة صعوبات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديثة النشأة؛
- صعوبة جمع الإحصائيات والحصول على بيانات دقيقة والنقص في البيانات المتاحة على مواقع المديرية والوزارات الجزائرية وتقادم البيانات المعروضة فيها.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكاملات الاقتصادية الإقليمية

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، فأحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية، نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعد ما أدركت ضرورة التكامل الإقتصادي وأهميته.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل الإقتصادي، لذلك خصصنا ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي المبحث الثاني خصص لدراسة نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي وأثاره، أما في المبحث الأخير تطرقنا إلى محددات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد شهدت الساحة العالمية نشاطا غير مسبوق على صعيد تكوين التكاملات والتجمعات الإقتصادية، حيث تنتظم الدول المتقدمة والنامية سواء في التكاملات الإقليمية أو الترتيبات التجارية الجماعية بغرض توفير بيئة أكثر ملائمة لنموها الاقتصادي، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التكامل الإقتصادي، والمفاهيم ذات العلاقة به.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فهو عبارة عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول إنطلاقا من البعد الاقتصادي.

أولا: تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد تعددت تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي تبعا لاختلاف وجهات النظر، ومن بين أهم التعاريف التي نتناولها ما يلي:

تعريف بيلا بلاسا B. Balassa:

حيث يعرف التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وحالة، فبإعتباره عملية فإنه يتضمن الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وأما بإعتباره حالة في مكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية [1]، ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أن " بلاسا " يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يعتبر أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

أما الاقتصادي "ميرال دال Gunnar Myrdal" فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكامل بغض النظر عن سياساتهم [2].

1- BELA Balassa, **The theory of economic integration**, George Allen and Unwin ltd, 1961, p24.

2 – سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، جامعة حلوان، القاهرة، ط4، 2003، ص30.

ويعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية التنموية، فهو إتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير" [1].

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم ببعضهم البعض، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنظمة إلى الإتفاق [2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التكامل الاقتصادي يعني القضاء التدريجي على الحواجز بين عدد من الدول وصولا إلى إقامة فضاء اقتصادي متجانس يعود بالفائدة على كل الأطراف [3].

وبغض النظر عن كيفية تعريف التكامل الاقتصادي فإن مختلف المؤلفين الذين عالجوه يؤكدون على تأثيراته الملائمة على الإنتاج والإستهلاك أو على تحسين الرفاه وبصورة عامة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

يختلف مفهوم التكامل الاقتصادي عن التعاون الاقتصادي في كون التعاون يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز كالإتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية وغيرها [4]، حيث تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها، في حين أن عملية التكامل الإقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والإتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى [5].

أما الإندماج الإقتصادي هو الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها إلى

1- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص791.

2- A.M Freeman III، **International Trade New York: Harper And Row**, New York ,1971, P168 .

3- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقاته السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص56.

4- BELA Balassa, op, cit, p 03.

5- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص08.

المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الإقتصادية، ومن هذا المنظور تتحقق الطبيعة الانتمائية للتكامل، حيث أنه يتضمن دمج أجزاء اقتصادية قومية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية [1].

ثالثا: شروط الاندماج للتكامل الاقتصادي الإقليمي

يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل يعني أساس إنشاء كيان اقتصادي جديد ومجال للتضامن الحقيقي وأن تحقيقه يتطلب توفر عدة شروط يجملها "روبرت أيريس Robert Ayres" فيما يلي [2]:

- وجود روابط توحد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني؛
- التنسيق بين البرامج الإقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية؛
- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه؛
- التأكيد على مسألة تجانس الاقتصاديات المندمجة وعلى ضرورة التوازن من حيث النمو بين الأمم المندمجة.

المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي، اهميته وأشكاله

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي، والأهمية التي يسعى إلى تحقيقها، والأشكال التي تميزه.

أولا: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي

ترجع فكرة التكاملات الاقتصادية إلى أكثر من مئة عام فقد نشأ أول تكامل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكاملات أخرى مثل تكاملات المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، كذلك تكامل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكاملات الأخرى إلا

1- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2006، ص13.

2- عبد الجليل جميل، **اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص16.

أن خصائص هذه التكاملات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكاملات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكاملات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكاملات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكاملات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو، فأدركت أنه لابد من تكاملها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

ومن هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصادين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكاملات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، عمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منطقة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما أنشأت أيضا اتفاقيات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الأسيوية [1].

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات القرن الماضي، التي تمثلت في انهيار نظام "بروتون ودوز" والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وبعد هذه

1- عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص17.

الأزمات تنامت ظاهرة التكاملات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد [1].

أما في افريقيا قامت ترتيبات وتكاملات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا "الكوميسا" التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكاملات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم، وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت المسمى العولمة الإقتصادية، فيمكن القول إن هذه التكاملات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكاملات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكامل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه كما قامت التكاملات الاقتصادية القديمة وتوجهات السياسات الاقتصادية للتكاملات الجديدة على ما يلي:

فبالنسبة لأسس قيام التكاملات الاقتصادية القديمة فتتمثل فيما يلي [2]:

- التصنيع بإتجاه الإحلال محل الواردات؛
- تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية؛
- قيادة الحكومة والقطاع العام للإقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الإقتصاد؛
- تكثيف الإعتماد على السلع الصناعية؛
- معاملة تفضيلية للدول أقل نموا؛
- الإعتماد على الحواجز الجمركية والسياسات الحمائية.

أما التوجهات السياسية الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكاملات الإقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي [3]:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية؛
- تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق؛

2- أحمد برقاوي وآخرون، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص ص76-74.

2- Jean coussy ،**Economic politic des intégrations régionales: une approche historique**, Mondes en développement, / 3,N° 115/ 116, pays non mentionné, 2001, p p15.16.

3- UNCTAD, Report the least developed countries, 26 Nov 2015, 29/03/2022, 18:06, https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2015_fr.pdf.

– قيادة القطاع الخاص للنشاط الإقتصادي؛

– إلى جانب الإعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والإستثمار إلى ميدان الإتفاقيات الإقليمية الجديدة؛

– الإتجاه إلى تعميق الإندماج عن طريق تنسيق السياسات؛

– المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

ثانيا: أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يلي [1]:

– الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛

– تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات اتجاهها نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛

– اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛

– تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة؛

– تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفق للأسس الاقتصادية الصحيحة.

ثالثا: أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1- شكل التفضيل الجزئي:

في هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية دون الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد [2].

1- عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص20.

1- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ط1، 2011، ص ص 92-93.

2- منطقة التجارة الحرة:

ويتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة. ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز بقيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء [1].

3- الاتحاد الجمركي:

في هذا الشكل إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، من إلغاء للقيود والتعريفات الجمركية، يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية بلدان العالم، فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا [2].

4- السوق المشتركة:

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال [3].

5- الوحدة الاقتصادية:

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية

1- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر،1999، ص256.

2- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2001، ص169.

3- مرجع نفسه، ص170.

والمالية والنقدية، هذا على جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها [1].

6- التكامل الاقتصادي التام:

وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الإتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطة الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية [2].

شكل رقم (01.01): أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي

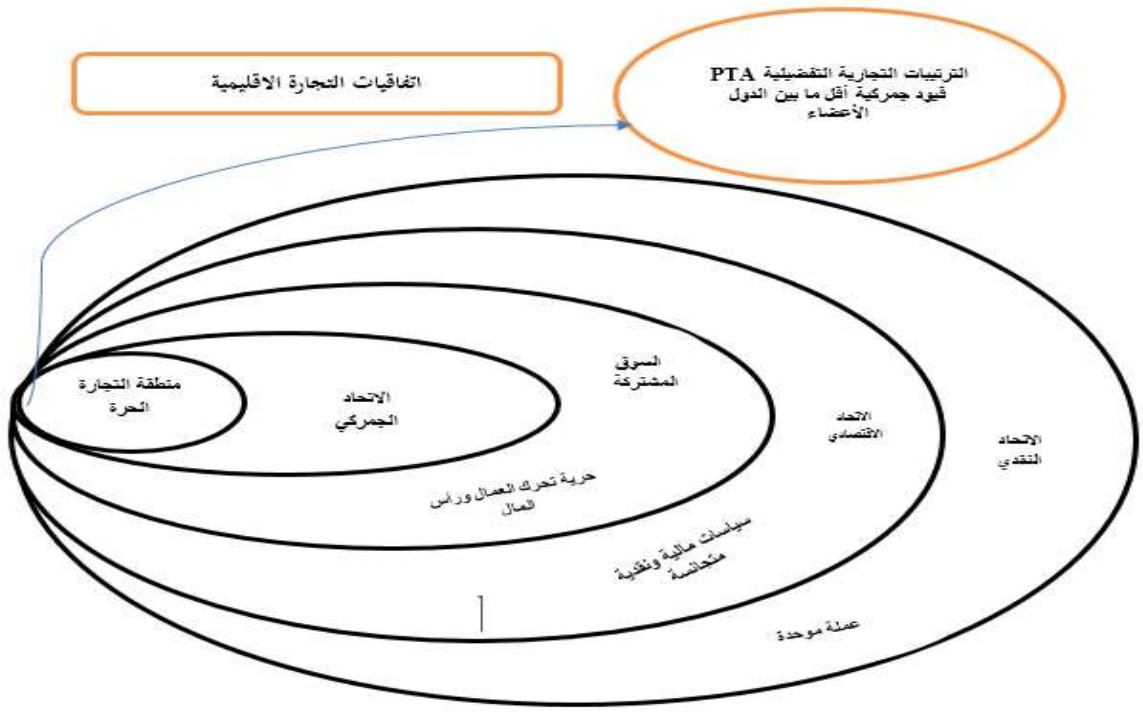

المصدر: سحنون فاروق، بن رقرق فارس، **السوق الافريقية المشتركة كأداة للتكامل الاقتصادي**، ورقة مقدمة في كتاب جماعي محكم حول: آفاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2021، ص 199.

1- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص94.

2- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص171.

المطلب الثالث: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي وخطوات إنشائه ودوافعه

للتكاملات الاقتصادية عدة خصائص تميزها، في ظل اتباع مجموعة من الخطوات اللازمة لتحقيق الدوافع التي أوجدت لأجلها.

أولا: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتصف التكاملات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

- تتصف التكاملات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكاملة؛
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة المتكاملة ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكامل؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية، هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكاملة من خلال تشابك اقتصاداتها وأسواقها؛
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكاملات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكامل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة المنفردة عن تحقيقها؛
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛
- تحقيق النمو الاقتصادي مستمر كنتيجة للأثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة عند فتح الأسواق.

1- صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص64-65.

ثانيا: خطوات إنشاء التكامل الاقتصادي الإقليمي

التكاملات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها إلا أن هذه التكاملات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها [1]:

- أن تكون لدول التكامل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية؛
- الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منع المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار؛
- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول؛
- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكامل الاقتصادي؛
- إنشاء الصندوق الموحدة للتعاون الاجتماعي بين دول التكامل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي؛
- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكامل، يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث؛
- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارة الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره [2]؛
- يجب ألا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

1- Jean coussy, op, cit, p 21.
2- Bulletin mensuel de la BCE, **L'ouverture économique de la zone euro mesure par le commerce extérieur**, problèmes économiques, N° 2,pays non mentionnée, 2 Février 2000, p p, 20-28.

ثالثا: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي

من المؤكد أن هناك أسبابا عامة لها أثر كبير في تفضيل دول للتكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر منها:

- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، غير أن هذه الشروط لا تكفي وحدها ويكمن فضلها في كونها تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة الاستعداد للتفاهم المشترك والعمل معا؛

- وجود الدافع السياسي: فهو يلعب دورا مهما في قيام التكاملات الإقليمية، فمن بين دوافع قيام المجموعة الأوربية المشـــتركة (على ســـبيل المثال) الدافع الســـياســـي، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية أدركت مجموعة من دول أوروبا الغربية وفي ظل سـيطرت الإتحاد السـوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تسـتطيع إذا بقيت منفردة أن تحافظ بشـكل حقيقي على اسـتقلاليتها وأن لا تؤثر على سـير الأحداث في العالم وتطورها [1]؛

- الرغبة في التصنيع خاصة بالنسبة للدول النامية حيث أثبتت الدراسات أن فرص نجاح عملية التصنيع في هذه الدول تكاد تكون منعدمة في حالة اعتماد كل واحدة منها على سوقها الداخلية لتصريف المنتجات الصناعية، وقد لخص الاقتصاديان السويسريان "جيرار" و "فيكتوريا كرزون" أهمية التكامل الاقتصادي للأقطار المتخلفة من هذه الناحية بقولهما: " يبدو أن الترتيبات الإقليمية هي الحل الملائم للاقتصادات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط الصور السياسية الاقتصادية التي تعتمد على الاعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم اكتمال النمو الاقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في إقامة اقتصاد منفتح نسبيا على الخارج، ويبدو أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو الطريق البارع للخروج من هذا الإشكال، لأنه يجمع بين عناصر تحقق تحرير أكبر للتجارة بين الأقطار والأطراف" وعناصر تحقق حماية أكبر في مواجهة العالم الخارجي، وقد توصلت كثير من الأقطار المتخلفة إلى هذه النتيجة بنفسها إذا أخذنا دليلا على ذلك عدد الترتيبات الإقليمية التي بدء فيها خلال الستينات [2].

1- شقير محمد لبيب، **الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1986، ص 74.

2- صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبحث الثاني: نظريات وأثار التكامل الاقتصادي الاقليمي

أصبح التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث، فلم يعد بإمكان البشر العيش في حدود رقعة ضيقة من الأرض ولم تعد أي دولة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، وإنما أصبح الإنسان والدولة كلاهما مرتبطين بأحداث العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويأتي التكامل الاقتصادي عادة من خلال تنسيق عوامل الإنتاج الاقتصادي ضمن رقعة جغرافية تتعدى الحدود السياسية للدولة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التنسيق هو التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمكن اعتبار التكاملات الاقتصادية الإقليمية أحد النماذج التنموية الحديثة التي تتخذها مجموعة من الدول عن طريق الاتفاق بينها، وتقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية بغية اكتساب منافع متبادلة بين دول العالم.

أولا: النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي الإقليمي

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الأثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الإتحاد، وفي هذا الإطار يفرق " فاينر " بين نوعين من أثار الإتحاد الجمركي على الرفاهية:

1. خلق التجارة Trade creation:

قيام الإتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الإتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني استخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة وهذه المكاسب المحققة من التجارة [1].

1- عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2. تحويل التجارة:

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد اتحاد جمركي، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات التكلفة الأعلى في الدولة العضو في الإتحاد، كما يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الإتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية [1].

ثانيا: النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

يلاحظ أن التحليل السابق تركز فقط على الأثار الإستاتيكية للاتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الأثار الديناميكية التي لا تؤثر في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي وإلى العوامل التالية [2]:

1. وفورات الحجم:

إن الإتحاد الجمركي وغيره من أشكال التكامل المعروفة ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة.

2. الوفورات الخارجية:

يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية، مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية.

1- عبد الجليل جميل، مرجع سبق ذكره، ص35.

2- موريس شيف ول، ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط**، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، ص ص 102-107.

3. المنافسة:

إن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شأنه زيادة حدة المنافسة والكفاءة عن طريق إحداث تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات. أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي، وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.

4. عوامل أخرى:

- التوقعات التفاؤلية؛
- زيادة فرص الاستثمار واجتذاب الأموال الأجنبية؛
- زيادة قوة المساومة وتحسين شروط التجارة للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

المطلب الثاني: أثار التكامل الاقتصادي الإقليمي

أولا: الاثار الإيجابية:

من أهم الأثار الإيجابية للتكاملات الاقتصادية ما يلي [1]:

- العوائد الضخمة جراء تكامل إمكانات المؤسسة المتكاملة؛
- إن وجود التكاملات الاقتصادية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة؛
- إن توسع التكاملات الاقتصادية في أنشطتها على المستوى الأفقي والعمودي مع الإنتشار الجغرافي في هذه الأنشطة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مناطق المحافظات النائية المختلفة.

1- محمد عبد الله شاهين، **التكتلات الاقتصادية المعاصرة**، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 36.

ثانيا: الأثار السلبية:

بطبيعة الحال إن الشعوب النامية هي التي تمثل هذه الأثار [1]:

- صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة مما يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية؛
- تفعيل السياسة الاحتكارية خاصة إذا كانت أطراف الاتفاق من دول نامية، وبالتالي القضاء على المشروعات الصغيرة كالقضاء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أساس الاقتصاد القومي في أي دولة وبالتالي تُروح على هذه الدول فرصة زيادة الدخل العام القومي وامتصاص البطالة؛
- التكاملات الاقتصادية الضخمة تؤثر على الشؤون الداخلية للبلدان وبالتالي السيطرة عليها اقتصاديا ومنه الوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية لدول أخرى.

المبحث الثالث: محددات التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن توجه مختلف دول العالم للإنضمام إلى تكاملات اقتصادية يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين قد يتدخلان معا، الأول تعظيم النفع أو المكاسب التي تعود على مختلف الأطراف، وثانيها الحد من النزاعات والصراعات وما تسببه من خسائر تصيب الجميع، وفيما يلي سوف نقوم بدراسة مختلف المحددات التي تتحكم في إنشاء التكاملات الاقتصادية الإقليمية.

المطلب الأول: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي

يتوقف نجاح عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي على مدى توفر الأدوات والسبل التي تؤمن استمرارية التكامل وتواصل وتطور العملية التكاملية مع مرور الزمن، تتمثل أهم هذه المقومات في:

1- الروابط التاريخية والتقارب الجغرافي:

إن وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، يمكن أن تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد والتفاهم للعمل المشترك [2].

1- محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- صبيحة بكوش، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- التدرج وتنسيق السياسات الاقتصادية:

يجب أن يكون تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد، أما انسجام السياسات التجارية النقدية والمالية فهي ضرورية لضمان استمرارية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات، إضافة لذلك سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء [1].

3- توافر البنية الملائمة:

يعتبر هذا العنصر أساسي لنجاح وفعالية التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة إذا افتقرت هذه الدول للبنية التحتية الملائمة من طرف وسائل النقل البحري والجوي مما يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال، وإلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة [2]، كما أن ضعف وسائل الاتصال بمختلف أنواعها يؤدي إلى الحد من القدرة للتعرف على الأسواق، لأن العلم المسبق بحالة السوق يشكل الأساس الذي تستند إليه حركة عناصر الإنتاج، وكذا السلع والخدمات وهو ما يحد من فعالية التكامل الاقتصادي.

4- التقارب في مستويات النمو:

إذ يؤدي التباعد في مستويات النمو بين أطراف التكامل إلى أثار عكسية، وذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى في التجمع التكاملي، على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية في إعادة التوازن وتطوير المناطق الأقل نموا [3].

1- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، والتسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص22.

2- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص236.

3- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 138، بيروت، أوت 1990، ص37.

5- اضطلاع مؤسسات فوق القطرية:

يتطلب قيام التكامل وإنجاحه وجود أجهزة متخصصة، ومؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الإقليمية وتنفيذها، دون إلزامها بالرجوع في كل مرة إلى الدول الأعضاء، غير أن هذا لا يعني انضمام السلطات القومية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها، وتعتبر هذه الهيئات والمؤسسات فضاء للتشاور وفك الخلافات وتقريب وجهات النظر وممثلا لهذا التجمع مع أطراف وهيئات نضيرة [1].

6- توفر الأيدي العاملة المدربة:

من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة وضمان حرية انتقالها بين دول التكامل مما يتيح لها استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

7- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

كذلك نجد المقومات اللازمة لإنجاح التكامل الإقليمي وتأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي حتى تتسم اقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس والتنافر، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية ويزيد من درجة الاعتماد بين الدول الأعضاء.

8-اختيار مرحلة التكامل المناسبة:

من الضروري اختيار شكل أو مرحلة التكامل الاقتصادي التي تتناسب وظروف هذه الدول والمشاكل التي تواجهها، إذ يعتبر ذلك من العوامل المساعدة على نجاح التكامل ويلاحظ في كثير من التجارب التي لم يحالفها النجاح في التكامل، أن الدول الأعضاء قد أخذها الطموح لتحقيق درجة عالية من التكامل بما لا يتناسب مع مراحل النمو التي تجتازها [2].

1- سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي حتمية لمواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009/2008، ص21.

2- إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، مقاربات نظرية مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 224.

9- وجود العجز والفائض:

لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى التكامل الاقتصادي، العجز والفائض في اقتصاداتها مع التناسب والتناظر في سد هذا العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

10- توزيع مكاسب التكامل:

من الشروط الصعبة التحقيق هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء، ولكن من الممكن إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان المتأخرة فينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج، ويجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن على سبيل المثال أن يواجه بلد خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من البلدان الأعضاء، والتي كان يستوردها فيما قبل من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر على أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الأخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولي[1].

11- المقومات السياسية:

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية، والإدراك منذ البداية بضرورة الالتزام بوضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني بالإضافة إلى أهمية خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي، التي تضطلع بمهام ضبط السياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول، ومن أهم الترتيبات الإقليمية الواجبة في سياق توفير المناخ السياسي الملائم نجد [2]:

- تواجد هياكل متماثلة لصنع القرار؛

1- إبراهيم العيسوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225.

2- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس؛
- توافر المرونة والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية؛
- التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وتسوية المنازعات، ومعايير العمل؛
- العمل على زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة.

المطلب الثاني: أساليب التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد اختلفت الدراسات الاقتصادية في تقسيمها لأساليب التكامل الاقتصادي، فمنها من قسمها إلى أسلوب التكامل الكلي، وأسلوب التكامل الجزئي، ومنها من قسمها إلى أسلوب مباشر، وأسلوب غير مباشر وذلك كما يلي:

أولا: أسلوب التكامل الكلي

وهذا الأسلوب يعمل تغيير الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي، وذلك بإزالة العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج وينقسم هذا الأسلوب إلى:

1- أسلوب التكامل الكلي بلا تنسيق (أسلوب السوق): ويقتصر هذا الأسلوب على تحرير السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة، تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية. ويؤيد هذا الأسلوب أصحاب فكرة الحرية الاقتصادية، وهو أسلوب لا يصلح في الوقت الحاضر لأنه يصعب عليه مواجهة مشاكل دول التكامل أو حتى تحقيق مفهوم التكامل، لأن التكامل يبدأ من مرحلة تدخل الدولة للتنسيق بين سياستها وأنشطتها الإنتاجية [1].

2- أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق: ويعتمد هذا الأسلوب بجانب تحرير حركة السلع بين الدول المتكاملة، على التدخل للتنسيق بين مختلف السياسات المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، فهو أسلوب يصلح لدول تتقارب هياكلها الاقتصادية والتنظيمية مثل: دول السوق الأوروبية المشتركة [2].

1- حسين عقيل عابد عقيل، **الاقتصاد الإقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية التكامل الاقتصادي والمشكلات التي توجهه**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2019، ص 64.

2- مرجع نفسه،65.

ثانيا: أسلوب التكامل الجزئي

ويقوم هذا الأسلوب على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالتنسيق أو بالتخطيط، وذلك للقضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول التكامل حتى لا يحدث ازدواج بين اقتصاديات هذه الدول، وينقسم ذلك الأسلوب إلى:

1- أسلوب التنسيق الشامل: ويقصد به إجراء تنسيق شامل لجميع الأنشطة الاقتصادية في الدول المتكاملة، بوضع خطة إقليمية مشتركة ذات سياسة استثمارية ويشترط لنجاح هذا الأسلوب قيام اقتصاد الدول المتكاملة على أساس التخطيط الملزم، كما يتطلب عدة إجراءات تساعد وتسهل العمل عليه ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي [1]:

- توحيد خطط التنمية في دول التكامل من حيث المدة والزمن؛
- عمل موازين سلعية حاضرة ومستقبلية لمختلف الموارد والاستخدامات على المستوى القومي والإقليمي؛
- تكوين هيئة عليا، لها سلطات أعلى من السلطات المحلية للدول المتكاملة.

2- أسلوب التنسيق الجزئي:

ويقصد به حدوث نوع من التنسيق أقل من التنسيق الشامل، حيث يتم التنسيق وفق هذا الأسلوب على مستوى قطاع معين من القطاعات سواء كان زراعي أو صناعي، أو يتم التنسيق على مستوى مشروع من المشروعات، وبذلك يتخذ هذا الأسلوب إحدى الصورتين:

1.2- التنسيق على مستوى القطاع:

ويقصد به اتفاق الدول المتكاملة على حدوث تنسيق فيما بينها على مستوى قطاع معين وذلك بإجراء دراسة نفقات الإنتاج المختلفة لهذا القطاع على مستوى الدول المتكاملة مع التعرف على سياسات الأعضاء وأهدافهم المتعلقة بهذا القطاع حتى يمكن التنسيق بينها.

1- حسين عقيل عابد عقيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 -66.

2.2- التنسيق على مستوى المشروع المشترك:

ويعني هذا الأسلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار في مجال الإنتاج، سواء كان الإنتاج قائم بالفعل أو إنتاج جديد، ويتميز هذا الأسلوب بالكثير من المزايا منها:

- أن هذا الأسلوب لا يتطلب من الدول المتكاملة التخلي عن سياساتها أو أنظمتها الخاصة، كما أنه لا يتعارض مع حالة اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول المتكاملة؛
- أن هذا الأسلوب لا يثير مشاكل التكامل الاقتصادي التي تثيرها غيره من الأساليب.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي عملية مضمونة النتائج لكل الأطراف، فعلى الرغم من الامتيازات التي يوفرها فإنه في الكثير من الأحيان لا يعود بنفس العوائد على أطراف العملية التكاملية، وعادة تنتج هذه المشاكل نتيجة عدم تكافؤ أطراف العملية التكاملية وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: المعوقات السياسية

تتمثل المعوقات السياسية في [1]:

1- غموض وضعف الإرادة السياسية:

عادة ما يكون هذا السبب السياسي هو المفسر الرئيسي لتعطل أي مسيرة للتكامل الاقتصادي، خاصة إذا كان هذا الضعف في الإرادة السياسية يمارس بصفة سرية أي مستمد من تراخي بعض أطراف التكامل الاقتصادي في تنفيذ الاتفاقيات البينية، أو عدم جديتها في دفع العملية التكاملية، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات وبشكل طبيعي في جميع المناسبات، لكنها تتهاون في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية

1- عزالدين بو حبل، **أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 15-16.

لا يروقها تقدم عملية التكامل، أي أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ لتستفيد هي الأخرى من التعطيل.

2- العوامل السياسية الخارجية:

قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في بلد ما من البلدان الأعضاء، وبالتالي تعمل على تقوية أطرافا في السلطة معروفة بنزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

3- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية:

ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل، خاصة في المراحل المتقدمة منه أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القومية (القطرية).

4- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية:

وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم دور التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية

تتمثل المعوقات الاقتصادية في:

1- مشكل التعريفة الموحدة:

إن الاختلاف في مستويات التعريفات الجمركية للدول الأعضاء قبل قيام التكامل قد ينتج عنه مشاكل عند وضع تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأعضاء ويرجع ذلك الأمر لصعوبة التوفيق بين المصالح

المختلفة للدول الأعضاء، فبعضها قد لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل أو تزيد عن التعريفة التي تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية خوفا من تعرض مصالحها التجارية للخطر [1].

2- مشكلة الحماية الجمركية:

تظهر هذه المشكلة نتيجة اختلاف ظروف وإمكانات المشاريع الإنتاجية، التي أدت إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية من دولة لأخرى ومن قطاع لأخر، وفي ظل التكامل قد يصعب التخلي عن هذه الحماية خوفا من المنافسة، لكن هذا المشكل قد يظهر بحدة في بداية مشروع التكامل لكن سرعان ما يتراجع وقد يزول في المدى الطويل، إذا تم رسم سياسات خاصة بدعم المشاريع الاستراتيجية وتأهيل القطاعات التي يمكن أن يظهر فيها هذا الشكل حتى لا يبقى مبررا لحمايته [2].

3- عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف:

كل دولة من دول التكامل لها ظروف اقتصادية خاصة بها، وبالتالي يجب مراعاتها أثناء تنفيذ اتفاقيات التكامل، خاصة في الشق الذي يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية فمثلا توحيد نسب الضرائب قد يقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء، كما أن تثبيت سعر الصرف قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر بين دول التجمع الاقتصادي فلا بد من إيجاد آلية تسمح بتوزيع المكاسب بما يتلاءم والوضع الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء [3].

1- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2- مرجع نفسه، ص 26.

3- عزالدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

خلاصة الفصل:

لا شك أن ظاهرة انخراط الدول في تكاملات جماعية وإقليمية غالبا ما تحصل نتيجة لدوافع وحوافز عديدة اقتصادية وغير اقتصادية، إلا أن الجوانب الاقتصادية هي التي تلعب الدور البارز والحاسم في حث الدول على التكاثف والتلاحم ضمن مجموعات تضم واحدة منها أطرافا متألفة اجتماعيا وحضاريا.

ويظهر دور العوامل الاقتصادية جليا في حالات عديدة، بل في كل الحالات تقريبا. فهناك مثلا فئات كثيرة من الأقطار والدول تكون مجتمعاتها مشتركة في نفس الخصائص الاجتماعية والحضارية ومع ذلك لم تصل إلى تكاملات جماعية بسبب غياب المقومات الاقتصادية المواتية للتكامل.

إن التكامل الاقتصادي يستدعي توفر مقومات اقتصادية وموارد إنتاجية إضافة إلى مقومات سياسية وإيديولوجية وثقافية وغيرها تزيد من درجة تآلف سياستها وتعاظم منافعها.

الفصل الثاني:

التكاملات الاقتصادية الإفريقية

تمهيد:

تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة التحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث كانت النظرية السائدة في تلك الفترة أن عملية التكامل الإقليمي تمنح الإطار الذي يسمح بتجاوز عقبات تحول بين ترقية التجارة البينية وأن تجاوز هذه العقبات يساهم في إنشاء أسواق مشتركة تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم، دعم الجهاز الإنتاجي، ودعم درجة التنافسية لإفريقيا، وفي هذا الإطار الذي عرف بالاتجاه المتزايد للإقليمية عرفت سنوات الستينات والثمانينيات إنشاء عدة تكاملات إقليمية لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية والتي كانت تهدف في مجملها إلى:

- ترقية التجارة البينية والحد من العراقيل الجمركية وغير الجمركية؛
- دعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي، الهياكل القاعدية وإطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة؛
- العمل على حرية تنقل وسائل الإنتاج؛
- ترقية التعاون النقدي.

المبحث الأول: ماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

إن الاهتمام بالتجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورة تحتمها الظروف التي يعيشها العالم، إذ لم يعد للكيانات الصغيرة ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة، لذلك وجدت الرغبة لدى دول القارة في ألا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان، حيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص للانضمام لهذه التجمعات.

المطلب الأول: نشأة التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

حاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض [1].

وليصبح فيما بعد التكامل الاقتصادي أحد أهم أهداف البلدان الإفريقية منذ استقلالها في سنوات الستينات معبرا بذلك عن ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية.

لقد أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة نتيجة الإرث الاستعماري، ففي نهاية عهد الاستعمار، كانت القارة مجزأة إلى بلدان واسعة المساحة وقليلة الكثافة السكانية من خلال مساحتها يمكن لإفريقيا أن تحتضن كل من: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية والهند، أوروبا وكذا اليابان، رغم ذلك فإن تعداد سكانها لا يمثل سوى ربع سكان الدول السابقة الذكر.

بعد استقلال هذه البلدان، أعطت الأولوية لتوحيد إفريقيا اقتصاديا وسياسيا هذه الوحدة كانت لابد أن تمر عن طريق خلق التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي تهدف بدورها إلى تكامل القارة. كما عمدت الدول الإفريقية إلى دخول في تكاملات اقتصادية إقليمية إذ يوجد اليوم العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية على غرار باقي مناطق العالم، ومعظم هذه البلدان تساهم في العديد من المبادرات التكاملية الإقليمية.

1- نبيل عثمان، **خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية**، دورية أفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثاني، العدد السابع، 2001، مصر، ص 05.

باعتبار أن هذا التنظيم يمنح إطار تخطي عقبات التجارة البينية الإفريقية وإزالة هذه الأخيرة يؤدي إلى خلق أسواق إقليمية أكثر اتساع مما يحقق اقتصاديات الحجم، دعم نظم الإنتاج، والأسواق، تعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا، من سنوات الستينيات والثمانينيات كانت هناك أكثر من 200 مبادرة حكومية دولية واتفاقيات التعاون الاقتصادي والإقليمي [1].

بدء التوجه نحو التكامل الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية منذ سنة 1963 تاريخ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والتي لها أغراض سياسية في المقام الأول إذ نصت من خلال المادة الثانية في اتفاقية النشأة على تعزيز الوحدة، تكثيف التعاون المشترك عن الأراضي، النزاهة والقضاء على جميع أشكال الاستعمار [2].

لتأتي فيما بعد خطة عمل " لاغوس " والتي اعتمدت في أبريل 1980، كرد على تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، مقترحة إستراتيجيات لإشراك إفريقيا في العملية التنموية المستدامة معارضة السياسات السائدة منذ سنوات الستينات، وقد عمدت خطة " لاغوس " إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- نمو اقتصادي قوي ومستدام؛
- تحويل الهياكل الاقتصادية؛
- قاعدة الموارد المستدامة.

واعتماد التكامل على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية كآلية رئيسة لإعادة هيكلة القارة الإفريقية المجزأة وتحويلها إلى كيانات اقتصادية إقليمية ليبقى الهدف الجوهري لخطة عمل " لاغوس " هو تحقيق تكامل إقليمي فعال مرورا باستقلال ذاتي على المستوى الوطني والجماعي.

وقد استمرت البلدان الإفريقية في الاعتقاد أن المقارنة الإقليمية هي أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ليفتح فصل جديد في قضية التكامل الإقليمي في إفريقيا يوم 3 جوان 1991 بأبوجا بنيجيريا،

1- البشير الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا: دراسة لأبرز المنظمات**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،ط1، 2008، ص 25.

2- Rasul shams, **The drive to economic integration in Africa**, discussion paper, Hamburg institute of international economics,contry not mentioned, 2005, p08.

أين تم التوقيع على اتفاقية أبوجا ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1994، راسمة خريطة واضحة لمراحل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا [1].

والجدول رقم (01.02) يمثل مراحل تطبيق اتفاقية أبوجا

جدول رقم (01.02): مراحل تطبيق اتفاقية " أبوجا " 1991-2028

المرحلة 1	تفعيل التكاملات الاقتصادية المالية وخلق تكاملات جديدة في ظرف 5 سنوات
المرحلة 2	تثبيت الحقوق الجمركية والعراقيل الأخرى ضد التجارة الإقليمية وتثمين التكامل القطاعي خاصة في التجارة، الزراعة، المالية، النقل والاتصالات، الصناعة، الطاقة وكذلك تنسيق النشاطات بين التجمعات في ظرف 8 سنوات.
المرحلة 3	خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في كل تكامل إقليمي في ظرف 10 سنوات.
المرحلة 4	تنسيق وتجانس الأنظمة الجمركية وغير الجمركية بين التجمعات، من أجل الوصول إلى مرحلة اتحاد جمركي قاري.
المرحلة 5	وضع سوق إفريقية مشتركة وتبني سياسة مشتركة في ظرف 4 سنوات.
المرحلة 6	اندماج جميع القطاعات، إنشاء بنك مركزي إفريقي وعملة إفريقية موحدة، إنشاء وحدة اقتصادية ونقدية وانتخاب برلمان إفريقي في ظرف 5 سنوات.

المصدر: جمال الدين العاقر، **دور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2018/2017، ص 129.

من أجل تحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الاتفاقية على المجموعة أن تقوم بتأمين، وعلى مراحل [2]:

- تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء أخرى في الأماكن التي لا تتواجد بها؛

1- Commission économique pour l'Afrique, **Rapport économique sur l'Afrique 2017 l'industrialisation et l'urbanisation au service de la transformation l'Afrique nations-unies**, Addis-Abeba, Ethiopie, 2017, p20.

2- جمال الدين العاقر، **دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2018/2017، ص ص 130-131.

- المصادقة على اتفاقيات من أجل تنسيق السياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتواجدة أو المستقلة؛
- ترقية وتحسين البرامج الثنائية للاستثمار في مجالات الإنتاج والمتاجرة بمختلف المنتجات والمدخلات في إطار استقلالية جماعية؛
- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية والأعضاء في هذه التكاملات من خلال تقليص الحقوق الجمركية على الاستيراد والتصدير، إزالة العراقيل غير الجمركية بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تبادل حر على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية؛
- تنسيق السياسات الوطنية من أجل تطوير النشاطات الإقليمية، خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة والموارد الطبيعية، التجارة، النقد والمالية، الموارد البشرية، التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا؛
- تبني سياسة تجارية مشتركة اتجاه باقي الدول؛
- خلق والمحافظة على تعريفة خارجية مشتركة؛
- خلق سوق مشتركة؛
- إزالة وبصورة تدريجية للعوائق أمام حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- خلق صندوق للتضامن، التنمية والتعويض للتجمعات الإقليمية؛
- منح معادلات خاصة وتبني إجراءات لصالح الدول الأعضاء الأمثل تقدما؛
- تنسيق وترشيد نشاطات المنظمات الدولية الإفريقية الحالية وخلق هيئات حديثة في حال تطلب الأمر، من أجل تحويلها إلى أعضاء المجموعة؛
- خلق هيئات دولية من أجل تبادل الخبرات في المجال الزراعي؛
- تعاون وتنسيق السياسات من أجل المحافظة على البيئة.

في 2001 تم تسريع المحادثات حول التكامل الاقتصادي مع تنصيب مجموعة الإتحاد الإفريقي وبعث الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والذي يهدف إلى تخصيص وعلى المستوى الإقليمي منتجات عمومية مهمة (النقل، الطاقة، تكنولوجيات الاتصال) إضافة إلى تعزيز التجارة والاستثمارات البينية.

ومن أهداف الإتحاد الإفريقي [1]:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الإفريقية؛
- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية؛
- الدفاع عن سيادة دول القارة وسلامة أراضيها واستقلالها؛
- التعجيل بالتكامل السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للقارة؛
- تعزيز الأمن والاستقرار في القارة.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية

إن الأهداف الكامنة وراء التكامل الاقتصادي واحدة بوجه عام، وإن كانت في حالة الدول الإفريقية هي الأكثر إلحاحا، فلم يكن الغرض من المجموعة الأوروبية اقتصاديا فقط، بل يتعداه إلى النواحي السياسية، وإن كان التعاون الاقتصادي يأتي في المرتبة الأولى، ومن ثم فقد لا يؤدي التعاون الاقتصادي إلى اتساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الاهتمام بالتعاون على المستوى السياسي للوقوف كجبهة إفريقية واحدة في شؤون الخارجية للنهوض بإفريقيا اقتصاديا واجتماعيا، وهناك عدة أهداف للتعاون الإفريقي، ويمكن أن نجعلها في النقاط التالية [2]:

- الحد من مسلسل نهب ثروات إفريقيا من قبل الدول الرأسمالية والحد من التخلف والتبعية؛
- تقوية موقف الدول الإفريقية إزاء المشاكل والقضايا العالمية، دفع تجارب التكامل لمجابهة التكاملات الأخرى ونظم الحماية فيها؛
- تعزيز نمو التجارة الإقليمية بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تقوية التنمية الإقليمية من خلال ترقية القطاعات الاقتصادية والهياكل الإقليمية، الحواجز أمام التنقل الحر لعوامل الإنتاج، وكذا تعزيز التعاون النقدي [3]؛

1- مهدي دهب حسن دهب، **الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية**، الإتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد51، سنة 30، السودان، جوان 2014، ص 30.

2- يوسف خميس أبو فارس، **دور التكاملات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا**، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 32، السودان، 2004، ص ص 105- 106.

3- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, op, cit, p 09.

- دفع عمليات الإنماء الزراعي والصناعي فإن التخصص في الإنتاج الزراعي على أساس الاختلافات في نوع التربة وفي الأحوال الجوية فضلا عن المهارات المتوفرة، هو أفضل الأساليب لزيادة الإنتاج الزراعي، وكذلك لدعم التبادل التجاري على المستوى الإقليمي من الدول النامية.

في الأخير يمكن القول إن التكامل الاقتصادي الإفريقي يجيب عن خاصيتين أساسيتين: الأولى وتتمثل في تعزيز الوحدة السياسية على المستوى الإفريقي، والثانية تتمثل في تفعيل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ تعد الإقليمية وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بتكامل الأسواق على المستوى القاري، وسيلة لمساعدة البلدان الإفريقية على تخطي المشاكل الهيكلية التي واجهتها.

المبحث الثاني: أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية والنتائج المحققة في اطارها

شهدت القارة ميلاد العديد من التكاملات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وأمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي، ومن هنا نتطرق إلى أهم التكاملات الاقتصادية التي شهدتها القارة الافريقية والتي كان لها الدور البارز في النهوض بالتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

المطلب الأول: أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية

إن الهدف الأساسي من فكرة التكامل الاقتصادي الإفريقي هو خلق مجموعة اقتصادية إفريقية، ومن أجل ذلك إعترف الإتحاد الإفريقي بثمانية تكاملات اقتصادية إقليمية وهي [1]:

- اتحاد المغرب العربي "UMA"؛
- السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا "كوميسا" COMESA؛
- مجموعة إفريقيا الشرقية EAC؛
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا CEEAC؛
- تجمع دول الساحل والصحراء CENSAD؛
- الهيئة الحكومية للتنمية IGAD؛

1- Groupe de la banque africaine de développement, p 10.

- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO؛

- مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC.

قطعت هذه التكاملات أشواطا متباينة من مراحل التكامل الاقتصادي والجدول رقم (02.02) يبين أهم تكاملات القارة الإفريقية.

جدول رقم (02.02): أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية

المجموعة الاقتصادية الإقليمية الأساسية	النوع	قطاع التكامل والتعاون	تاريخ النشأة	الدول الأعضاء	الهدف الخاص
اتحاد المغرب العربي	اتحاد جمركي	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	14 فيفري 1989	الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا	تكامل اقتصادي تام
السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية	منطقة تبادل حر	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	8 ديسمبر 1994	أنغولا، بورندي، كموروس، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موزنبيق، ناميبيا، أوغندا، كونغو الدمقراطية، روندا، سيشل، سودان، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي	سوق مشتركة
مجموعة الساحل الصحراوي	منطقة تبادل حر	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	4 فيفري 1998	البينين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، اريتريا، غامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجريا، إفريقيا الوسطى، كونغو الديمقراطية، رواندا، ساوتومي، تشاد	تكامل اقتصادي تام
المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية	منطقة تبادل حر	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	24 جويلية 1993	البينين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، ساحل الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، نيجر، سينغال، سيراليون، طوغو	تكامل اقتصادي تام
الهيئة الحكومية من اجل التنمية	منطقة تبادل حر	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	25 نوفمبر 1996	جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا، كينيا، اوغندا، صومال، السودان	تكامل اقتصادي تام
مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية	منطقة تبادل حر	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	1 ديسمبر 2000	أفريقيا الجنوبية، انغولا، بوتسوانا، ليزوتو، مالاوي، موريس، موزنبيق،	تكامل اقتصادي تام

				ناميبيا، كونغو الديمقراطية، تنزانيا، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي	
المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى	اتحاد جمركي	سلع، خدمات، استثمار، هجرة	24 جوان 1999	كاميرون، كونغو، غابون، غينيا الاستوائية، إفريقيا الوسطى، التشاد	تكامل اقتصادي تام
مجموعة إفريقيا الشرقية	اتحاد جمركي	تكامل اقتصادي تام	4 جويلية 2000	بورندي، كينيا، أوغندا، تنزانيا، روندا	تكامل اقتصادي تام
الإتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية	اتحاد جمركي	تكامل اقتصادي تام	15 جويلية 2004	إفريقيا الجنوبية، بوتسوانا، ليزوتو، ناميبيا، سوازيلاند	اتحاد جمركي
الإتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا	اتحاد جمركي	تجانس قانون تجاري، تقارب السياسات الاقتصادية الكلية	10 جانفي 1994	البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، نيجر، سينغال، طوغو	اتحاد جمركي

Source : Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, op, cit, p 01

يوجد حاليا ستة عشر (16) تكامل إقليمي، ثمانية منها معترف بها من قبل الإتحاد الإفريقي، تعمل كدعامة لإنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية، يحتوي الجزء الغربي من القارة على ثلاث تكاملات على غرار: " الإيكواس"، "السيدياو" واتحاد بحيرة مانو.

أولا: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO:

تعود فكرة إنشاء مجموعة غرب افريقية إلى العام 1964 على أيدي الرئيس الليبري "وليام طوبمان" الذي أطلقها بعدما وقع في فبراير 1965 على اتفاق يضم إلى جانب بلاده؛ كلا من الكوت ديفوار (ساحل العاج) وغينيا والسيراليون. لكن التجربة لم تقوى أمام الأزمات الحدودية ومصاعب التدخلات الغربية ففشلت سريعا. ومع تسلق الجيل الثاني من القادة القادمين إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية أعيد استئناف المشروع على يدي الجنرال " ياكوبو دان يوما جوون " (رئيس نيجيريا) والجنرال " أكناسينغ بي أياديما " (رئيس الطوغو)؛ اللذين تزعما جهود قيام الاتحاد وجمع مساهمات اثنتي عشرة دولة في المشروع. فخصصا أول اجتماع بالعاصمة الطوغولية لومي سنة 1972 لدراسة معاهدة التجمع المقترحة، وفي جانفي 1974 بأكرا (غانا) انعقد اجتماع الخبراء للنظر في الجوانب المؤسسية، وفي جانفي 1975 بمونروفيا عقد اجتماع للحكومات لإقرار مضامين المعاهدة المقترحة، وأخيرا وقعت أربعة عشر دولة غرب افريقية على معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 بلاغوس. وتتكون المجموعة من: داهومي،

غامبيا، غانا، غينيا، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو وبوركينافاسو.

وفي هذا الإطار اتجهت دول غرب افريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير التبادل التجاري بين بلدان المجموعة الاقتصادية. هذه الأخيرة كانت تهدف إلى إنشاء سوق موحدة، لزيادة التبادل للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية، وإزالتها نهائيا بحلول عام 1989، وتطبيق تعريفة موحدة بحلول عام 1990 [1].

وبهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي من أجل الوصول إلى وحدة اقتصادية لإفريقيا الغربية عن طريق مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى تحقيق تجانس السياسات الوطنية في جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، صناعة، نقل، اتصالات، طاقة، تجارة، نقود ومالية)، خلق سوق مشتركة وتحقيق وحدة نقدية، يشترك في هذا التكامل خمسة عشرة دولة ويعد أكبر تكامل إقليمي إفريقي من حيث عدد السكان حيث يحتوي على أكثر من 302 مليون نسمة وهو ما يمثل ثلث سكان القارة [2].

ثانيا: السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا COMESA:

تعتبر أحد أعمدة المجموعة الاقتصادية الإفريقية، وقد ظهرت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على مراحل منذ عام 1960 إلى أن تحققت بالصورة التي نراها اليوم في شكل منظمة الكوميسا. وقد عقد أولا اتحاد جمركي بين غينيا وأوغندا ثم عدلت أحكامها، ففي مارس 1978 تم التوقيع على إعلان لوزاكا المتضمن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم، وفي ديسمبر 1981 تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية بعاصمة زامبيا لوزاكا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في 05 نوفمبر 1993، وتم طرح فكرة تحويل

1- شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، **تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 06، الجلفة، 2018، ص 69.

2- جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة، ليتم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في 08 ديسمبر 1994 في ليونجوي عاصمة مالاوي.

وتضم حاليا 19 دولة واقعة في جنوب وشرق إفريقيا، وتسعى الدول من خلال هذه السوق إلى إقامة اتحاد نقدي عام 2025. مع العلم أنه في سنة 2000 تم التحرك نحو إقامة منطقة التجارة الحرة والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، والاتفاق على انشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004 بهدف وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه السلع الواردة من الدول غير الأعضاء، وقد تأخرت هذه العملية إلى غاية جوان 2009.

تتشكل سوق الكوميسا من الدول التالية: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، مالاوي، مدغشقر، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ناميبيا، السيشل، اريتريا، أوغندا، اثيوبيا، الكونغو الديموقراطية، سوازيلاند. وقد انسحبت كل من ليزوتو في 1996 والموزمبيق سنة 1997، تنزانيا سنة 2000 كما تم تعليق عضوية انغولا.

تتداخل هذه المنظمة مع منظمات أخرى من حيث العضوية مثل تجمع الساحل والصحراء، والايكاس. كما أنها تمتلك ميزة اقتصادية مهمة تتمثل في تنوع المناخ للدول الأعضاء نظرا للتوزيع الرأسي لدول الكوميسا، وتعد الكوميسا من أكبر التجمعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل 41 % من مساحة القارة الافريقية.

هناك 14 دولة تطبق الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، بينما تطبق دولة إرتيريا اعفاء جمركي بنسبة 80 % واثيوبيا بنسبة 10 % أما الكونغو الديمقراطية فتطبق تخفيض تدريجي وفق النسب التالية: 40 %، 30 %، 30 % على مدار ثلاث سنوات ابتداء من يناير 2016، في حين أن سوازيلاند لم تطبق أي إعفاءات جمركية.

ومن أهدافها الرئيسية [1]:

– السعي إلى تنمية الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هيكل انتاجها وتسويق منتجاتها؛

1 – جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص137.

- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي؛
- تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء؛
- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي؛
- تشجيع البحث العلمي والتطوير؛
- التعاون لتعزيز السلام والآمن والاستقرار بين الدول الأعضاء؛
- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الافريقية المشتركة وباقي دول مناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية؛
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي (الزراعة، الآمن الغذائي، النقل والمواصلات، الخدمات، الصناعة، الطاقة، الثروة الحيوانية...)؛
- تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء؛
- إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير؛
- تشجيع السلم والآمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة؛
- تقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي؛
- تشجيع التجارة الاقليمية وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الافريقية.

يتواجد المقر الرئيسي للتكامل بمدينة لوساكا – زامبيا، كما يضم هذا التكامل مجموعة من المؤسسات تتمثل في:

- بنك الكوميسا للتنمية والتجارة PTA BANK ومقره في كينيا؛
- مؤسسة الكوميسا للتأمين ZIP RI ومقرها في كينيا؛
- محكمة الكوميسا لتسوية النزاعات CCJ ومقرها في مصر؛
- معهد الجلود والمنتجات الجلدية LLI ومقره في اثيوبيا؛
- مؤسسة الاستثمار الإقليمية RIA ومقرها في مصر؛

- مؤسسة التجارة في السلع ACTESA.

ومن المبادئ الرئيسية للكوميسا ما يلي:

- ✓ المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء؛
- ✓ التضامن والاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تحقيق الآمن والسلام والاستقرار؛
- ✓ الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وحمايتها؛
- ✓ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية [1].

ثالثا: مجموعة إفريقيا الشرقية EAC:

تم التوقيع على معاهدة للتعاون الشرق الافريقي بأوغندا في 06 جوان 1967 من طرف أوغندا، كينيا وتنزانيا. وقد أنشئت بمقتضاها جماعة شرق افريقيا EAC وأرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لنشرق افريقيا ومقرها في أروشا (تنزانيا)، ودخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 1967. ووضعت الاتفاقية أسس السوق المشتركة لشرق افريقيا ومدتها 15 سنة وكان هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي، غير أن هذه الخطوة لم تكلل بالنجاح وانهارت الجماعة. وإلى غاية سنة 1999 تم التوقيع على معاهدة لإعادة بناء الجماعة لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف 2000 على أساس تشكيل سوق مشتركة.

يضم التجمع 05 دول وهي: أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، وبورندي. والهدف منه يتمثل في:

- تعزيز قيم الوحدة الإفريقية؛
- حرية تنقل الافارقة بين الدول الإفريقية؛
- إقامة المؤسسات المالية والنقدية الإفريقية؛

1- شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

– ترشيد المجموعات الاقتصادية الإفريقية وذلك عبر إزالة جوانب التداخل والازدواجية بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية؛

– إقامة سوق مشتركة وتيسير إجراءات السفر والتنسيق في مجال التعريفات الجمركية [1].

رابعا: تجمع دول الساحل والصحراء CENSAD:

تأسس سنة 1998 على أساس منطقة للتبادل الحر، ويتشكل من 27 دولة وهي كل دول شمال افريقيا ما عدا الجزائر وكل دول غرب افريقيا ما عدا الرأس الأخضر إضافة إلى خمس دول من شرق أفريقيا وهي: جزر القمر، جيبوتي، اريتريا، الصومال والسودان ودولتان من افريقيا الوسطى وهي: جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وساو تومي برنسيبي من جنوب أفريقيا.

ومن أهداف هذا التجمع:

– إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية على المستوى الوطني للدول الأعضاء؛

– اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛

– تنسيق النظم التعليمية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية التكنولوجية والفنية.

ويعتبر هذا التجمع الأكبر من حيث عدد السكان (48 %) والناتج (55 %) تتقدمهم نيجيريا ومصر بـ 35% و 26% من حجم الناتج لهذه المجموعة، وتشكل الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي للدول الأعضاء (75 % من الناتج الإجمالي) والتي تشغل حوالي 65 % من اليد العاملة فيه. وبالرغم من أهمية هذه المجموعة فإن التجارة البينية تكاد تكون مفقودة بين أعضائها [2].

1– شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 71–72.

2– مرجع نفسه، ص 73.

خامسا: مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC:

تأسس هذا التجمع في أفريل 1980 تحت إسم "مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقي التنمية الجنوب افريقي (SADCC)" قبل أن يتحول إلى تجمع التنمية الجنوب إفريقي في أوت 1992. يتواجد مقر التجمع بجابرونى ببتسوانا ويضم 14 دولة وهي: كل دول إفريقيا الجنوبية ما عدى ساو تومي وبرينسيبي إضافة إلى مدغشقر والكنغو الديمقراطية من إفريقيا الوسطى وتنزانيا من شرق إفريقيا، ويمثل هذا التجمع حوالي ربع سكان افريقيا و 27 % من ناتجها الإجمالي سنة 2016 تتقدمهم جنوب إفريقيا من حيث حجم الإنتاج بـ 49,5 % والكونغو الديمقراطية من حيث عدد السكان بنسبة 24,2 % [1].

وتنص اتفاقية النشأة على تحقيق نمو اقتصادي دائم وتنمية اقتصادية واجتماعية تسمح بالقضاء على الفقر، تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على التفاوتات الجهوية، الدفاع ونشر الديمقراطية، يتميز هذا التكامل بوفرة الموارد الطبيعية وإمكانات اقتصادية لا بأس بها، خاصة مع الدور الرئيسي الذي يلعبه اقتصاد جنوب إفريقيا مما يمكن البلدان الأعضاء من الخروج نوعا ما من التهميش الاقتصادي [2].

سادسا: المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEAC:

تأسست هذه المجموعة في أكتوبر 1983 وتضم في عضويتها 11 دولة، 7 دول من إفريقيا الوسطى وهي: الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، تشاد، الكونغو (برازافيل)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون ودولتان من كل من شرق أفريقيا وهي البوروندى ورواندا وجنوب أفريقيا وهي أنجولا وساوتومى وبرنسيب.

تمثل هذه المجموعة تقريبا 15 % من سكان القارة وعُشر إنتاجها. وتعتبر هذه المجموعة من أضعف المنظمات القائمة في إفريقيا وأشدها تعرضا للصراعات حيث لم تتخلص بعد من آثار الصراعات البينية والأهلية مما يجعل الطريق أمام تحقيق أهداف التجمع صعبا [3].

1 – شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2– جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص 139.

3– شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

سابعا: الهيئة الحكومية للتنمية IGAD:

وهي معروفة بإسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر وقد أنشأت عام 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية سنة 1995 وتضم كلا من: جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، اوغندا، صومال، السودان، غانا، تنزانيا، روندا، بورندي ويقع مقرها الرسمي في جيبوتي [1].

تهدف منظمة " الإيقاد " على تحقيق هدفين صريحين: السلام والأمن وكذا التكامل الاقتصادي من الدول الأعضاء، إذ ترى أن السلام والأمن شرط مسبق لزيادة السوق الإقليمية مع زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي ويعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو أمر مهم للتصدي للتحديات الإقليمية الأخرى مثل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، نوع الجنس والمساواة وآثار تغير المناخ [2].

ثامنا: اتحاد المغرب العربي UMA:

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 قمة رؤساء دول المغرب العربي بتوقيع معاهدة تأسيس الإتحاد بمراكش، والتي تعد بمثابة التحول التاريخي للعلاقات المغاربية، إن فكرة إنشاء تكامل مغاربي تعود إلى سنة 1964 من خلال إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة بعد انعقاد مؤتمر ضم وزراء الاقتصاد لكل من تونس، الجزائر، المغرب وليبيا، قصد ضبط محاور التعاون الاقتصادي [3].

والهدف من انشاء الإتحاد المغاربي ما يلي:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض؛
- العمل على تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها وكذا الدفاع عن حقوقها بما يجسم التضامن ويسمح بتحقيق اندماج أفضل لاقتصاديات الدول الأعضاء؛
- تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- تنسيق السياسات النقدية وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف.

1- فوزية خدا كرم، **التكاملات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، سنة غير مذكورة، ص 183.

2- Bruce Byiers, **The political economic of regional integration in africa intergouvernemental**, Autorithy on developments, county not mentioned,2016, p 4.

3- Khadra Bichera, **Le grand Maghreb et l'Europe, enjeux et perspectives**, publisud-quorum, CERAMAC paris, 1992, p 55.

المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الإفريقي

إن عدد كبير من التكاملات الإقليمية قد حقق قفزة نوعية في مجال التكامل الإفريقي، فبعض التكاملات مثل: كوميسا، مجموعة إفريقيا الشرقية " سياك " (CEEAC)، " سيد ياو " (CEDEAO)، و " ساداك " (SADC).

لحقت لمرحلة منطقة التبادل الحر، في حين أن كل من السانساد (CENSAD) والإيجاد (IGAD) فهما في مرحلة تشكل منطقة تبادل حر، أما كوميسا فقد كونت اتحادها الجمركي في جوان 2009 [1]، أما مجموعة إفريقيا الشرقية فلديها اتحاد جمركي فعال، الجدير بالذكر هنا تباين الأشواط التي قطعتها التكاملات الاقتصادية الإفريقية في مراحل التكامل الاقتصادي بما يتماشى مع طموحات كل تكامل وكل دولة عضو.

جدول رقم (02.03): وضعية خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في التكاملات الثمانية

المرحلة	اتحاد المغرب العربي	مجموعة إفريقيا الشرقية	المجموعة الإفريقية لدول إفريقيا الغربية	المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية	السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية والشرقية	مجموعة إفريقيا الشرقية	الهيئة الحكومية من أجل التنمية	مجموعة إفريقيا الجنوبية
منطقة تبادل حر	لا تقدم	لا تقدم جاري	تحقق	تحقق وعملي	تحقق (وضع)	تحقق	تقدم	أطلق
اتحاد جمركي	لا تقدم	لا تقدم	في طريق التحقق	مقرر سنة 2010	انطلق	عملي بالكامل	لا تقدم	مقرر سنة 2010

Source : LA commission économique pour l'Afrique, **état de l'intégration économique en Afrique : développer le commerce interafricain**, aria 4, Addis Abeba, 2010, p 14.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02.03) أن خلق المجموعة الاقتصادية الإفريقية كما اقترحت في اتفاقية " أبوجا " لا بد أن يمر بعدة مراحل، المرحلة الثانية المنتهية سنة 2007 تتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي داخل التكاملات الإقليمية الثمانية والتنسيق بينهما.

أما المرحلة الثالثة والمبرمجة سنة 2017 وتتمثل في إنشاء منطقة تبادل حر واتحاد جمركي في كل تكامل إقليمي.

1- La commission économique pour l'Afrique, **état l'intégration régionale en Afrique V ; vers une zone de libre-échange continentale africaines**, Addis-Abeba, Ethiopie, 2012, p 18.

إلا أن وتيرة تحقيق هذه المراحل تختلف من شكل إلى آخر، باستثناء الإيقاد، اتحاد المغرب العربي، (سنصاد)، الذين وصلوا لمرحلة مناطق التبادل الحر فبعض الدول الأعضاء لم ينظموا بعد إلى هذه المناطق وهو ما يعود سلبا على المبادلات البينية لهذه التكاملات.

المبحث الثالث: مؤشرات وعراقيل التكامل الاقتصادي الإفريقي

تسمح هذه الدراسة بتقييم أداء المجموعات الاقتصادية الافريقية من خلال المؤشرات الفرعية التي تتدرج تحتها، كما أن وجود النزاعات الأمنية والسياسية بين دول الاتحاد الافريقي يعد من أبرز العراقيل لجهود التكامل الاقتصادي والتنمية بدول القارة الافريقية.

المطلب الأول: مؤشرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا

إن قياس مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا يسمح لنا بتقييم تطور الوضعية على مستوى القارة وكما يسمح بتسليط الضوء على العراقيل المتواجدة أمام التكاملات الاقتصادية الإفريقية.

يوم 5 أفريل 2016 بـ " أديسا بابا " بإثيوبيا، تم وضع أول مبادرة إفريقية من أجل قياس درجة التكامل في القارة، وتم ذلك من خلال اتفاق عمل بين كل من البنك الإفريقي للتنمية، جمعية الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا، لتكون النتيجة وضع مؤشر للتكامل الاقتصادي للقارة يهدف إلى جمع مختلف البيانات وتبويبها، وتمركزها حول آثار التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية.

يهتم هذا المؤشر الإفريقي للتكامل الاقتصادي (L'indice africain de l'intégration) بقياس خمسة أبعاد [1]: المبادلات التجارية، البنى التحتية الإقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية انتقال الأشخاص، الاندماج المالي والكلي، ويتم ذلك من خلال التطرق لستة عشر مؤشر اقتصادي، كما هي موضحة في الشكل رقم (01.02).

1- Carlos Lopez, **l'intégration pas à pas, in finances et développement**, FMI, pays nom mentionnée, Juin 2016, p 19.

شكل رقم (01.02): تقييم مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا

Source : Carlos Lopez, **L'intégration pas à pas, in finances et développement**, pays nom mentionnée Juin 2016, p 19.

يهدف هذا المؤشر لأن يصبح وسيلة للتكامل الاقتصادي في إفريقيا متركزا أساسا على ما يتحقق في مختلف السياسات على الميدان، كما عرفه رئيس الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا على أن هذا المؤشر هو عبارة عن تمرين قياس للتكامل في القارة وفي نفس الوقت دعوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، والجدول رقم (04.02) يوضح ذلك.

جدول رقم (04.02): مؤشر التكامل الاقتصادي في إفريقيا: أبعاد ومؤشرات

أبعاد المؤشر	المؤشر	
مؤشر التكامل التجاري	مستوى الحقوق الجمركية على الواردات	تعيين هذا المؤشر متوسط الحقوق الجمركية المطبقة على الواردات الإقليمية البينية
	حصة الصادرات البينية للسلع (BIP%)	يحدد قيمة الصادرات الإقليمية البينية للناتج الداخلي الخام
	حصة الواردات البينية للسلع	النسبة المئوية لقيمة الواردات البينية بالنسبة للناتج الداخلي الخام
	حصة التجارة الإقليمية البينية (% إجمالي التجارة البينية للكتل)	العلاقة بين حصة البلد العضو من التجارة الإقليمية مقارنة بالتجارة البينية الكلية
مؤشر البنى التحتية	معيار تطور البنى التحتية	يعتمد على أربع مجموعات: النقل، الكهرباء، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الماء وشبكات تصريف المياه

	نسبة الرحلات الجوية داخل التكاملات ذهاب وإياب	عدد الرحلات الجوية داخل التكاملات ذهابا وإيابا بالنسبة لعدد الرحلات الدولية
	إجمالي التجارة الإقليمية للكهرباء	تقييم الحجم السنوي للواردات الإقليمية في الكهرباء ناقص الحجم السنوي للصادرات
	التكلفة المتوسطة للمكالمات الخارجية	متوسط تكاليف (الاتصالات) مكالمات الجوال من بلد باتجاه باقي الدول الأعضاء في الدقيقة بالدولار
مؤشر الاندماج الإنتاجي	حصة الصادرات البينية مع السلع الوسطية	النسبة المئوية للصادرات البينية للسلع الوسطية مقارنة بإجمالي الصادرات الإقليمية
	حصة الواردات البينية للسلع الوسطية	النسبة المئوية للواردات البينية للسلع الوسطية مقارنة بإجمالي الواردات الإقليمية
	مؤشر تكامل السلع	القيمة المطلقة للفرق بين حصة الواردات وحصة الصادرات مقارنة بباقي الدول الأعضاء
مؤشر حرية تنقل الأشخاص	مصادقة على اتفاقية الجهوية لحرية تنقل الأشخاص	المعيار الكمي يسمح بقياس ما إذا كان البلد قد صادق أو لا على اتفاقية حرية تنقل الأفراد
	حصة الدول الأعضاء أين مواطنيهم لا يمتلكون تأشيرة الدخول	عدد الدول الأعضاء لدى مواطنين دون تأشيرة بالنسبة لعدد إجمالي الدول الأعضاء في التكاملات
	حصة الدول الأعضاء أين مواطنيهم لا يمتلكون تأشيرة الدخول عند الوصول	عدد الدول الأعضاء أين مواطنيهم يحصلون على تأشيرة الدخول عند الوصول، مقارنة ما بين دول التكامل الإقليمي
التكامل النقدي والكلي	التحويل الإقليمي للعملة النقدية الوطنية	المؤشر يقوم بحساب عدد دول المنطقة التي تتشارك في عملة نقدية واحدة أو تكون عملتها قابلة للتحويل
	فارق معدلات التضخم	وهو الفرق بين معدل التضخم الوطني ومتوسط معدل التضخم الإقليمي

Source : Groupe de la banque africaine, union africaine, **commission économique pour l'Afrique**, l'indice de l'intégration régionale en Afrique, union africaine, Addis Abeba, Ethiopie, 2016, p 48.

ويمكن جمع هذا المؤشر وتلخيص أهم نتائجه في الجدول رقم (05.02):

جدول (05.02): خلاصة مؤشر الاندماج الاقتصادي الإفريقي

التكاملات الاقتصادية	الاندماج التجاري	البنى التحتية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	حرية تنقل الأشخاص	التكامل المالي الكلي
مجموعة إفريقيا الشرقية	0,780	0,496	0,553	0,715	0,156
المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية	0,442	0,426	0,265	0,800	0,611

المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية	0,526	0,451	0,293	0,400	0,599
المجموعة الاقتصادية لدول الساحل	0,353	0,251	0,247	0,479	0,524
الكوميسا	0,572	0,439	0,452	0,268	0,343
إيجاد	0,505	0,630	0,434	0,454	0,221
سادك	0,508	0,502	0,350	0,530	0,397
اتحاد المغرب العربي	0,631	0,491	0,481	0,481	0,199
المتوسط الحسابي	0,540	0,461	0.381	0,384	0,381

Source : Jacob Kotcho, **Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : déficit perspectives**, in Transformations, revue Interventions économiques, pays nom mentionnée Mars 2017, p 53.

نلاحظ من الجدول رقم (05.02) أن النتائج المعتبرة تم تحقيقها في مجال التكامل الاقتصادي التجاري بمعدل 0,54 بالنسبة لمجموع التكاملات الاقتصادية وذلك باعتبارها أولوية مختلف التجمعات الاقتصادية منذ فترة طويلة، تليها نتائج التكامل الإنتاجي والبنى التحتية بمعدلات متوسطة، لتبقى النتائج المحققة في مجال التكامل المالي والكلي الأقل أهمية بمعدل 0,381 لمتوسط التجمعات الثمانية.

أما فيما يخص التكامل الاقتصادي الأكثر اندماجا، حسب هذا المؤشر، فيبقى مجموعة إفريقيا الشرقية بتحقيقه لأفضل المعدلات في كل أبعاد مؤشر الاندماج للقارة الإفريقية.

المطلب الثاني: عراقيل التكامل الاقتصادي الإفريقي

تعاني التكاملات الاقتصادية الإفريقية من العديد من العراقيل، نذكر منها:

– السياسات السابقة والتي كانت مضادة لاقتصاد السوق، فمكافحة القطاع والاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تحقيق القارة لمعدلات نمو ضعيفة إضافة إلى انعدام الثقة والإيمان بعملية التكامل، زد على ذلك عدم استعداد البلدان الإفريقية التخلي عن سيادتها الوطنية لصالح هيئات فوق قومية [1]؛

1- Mzuki Qobo, **The challenges of regional integration in Africa, in the context of globalization and the prospects for the united states of Africa**, ISS paper n° 145, country not mentioned,June 2007, p 03.

– غياب البنى التحتية كشبكات النقل، نتيجة عدم بذل مجهودات لتحسينها من قبل حكومات الدول الأعضاء [1]، وهو ما تم تأكيده من خلال مؤشر التكامل الاقتصادي في إفريقيا؛

– فيما يتعلق بالتجارة البينية فإن الوضعية مخيبة للآمال إن لم تكون أكثر من ذلك، إذ ظلت التجارة البينية بين الدول الإفريقية منخفضة مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، فأكثر من 80% من صادرات إفريقيا توجه نحو الأسواق الخارجية، كما تستورد القارة 90% من بضاعتها من خارج الحدود القارية، على الرغم من ثرواتها التي تمكنها من توفير احتياجاتها الخاصة من الواردات [2].

ويمكن إرجاع أهم القيود أمام التجارة البينية الإفريقية إلى [3]:

– طبيعة الاقتصادات الإفريقية وعدم إحراز تقدم في التكامل الإقليمي؛

– غياب أو ضعف البنى التحتية؛

– المشاكل المتعلقة بالسياسات الكلية مثل عدم وجود تنسيق للاقتصاد الكلي بما في ذلك تعدد العملات وعدم قابليتها للتحويل؛

– مشاكل أخرى من جانب العرض كتشجيع الصادرات وعدم كفاءة الإدارات الجمركية، آليات الدفع الدولي والمرافق التجارية ذات الصلة؛

– وجود اتفاقيات متعددة وإستراتيجيات منافسة، يعد أمر غير صحي، وتنتمي الدول الإفريقية إلى عدد كبير من التكاملات الإقليمية في نفس الوقت، فباستثناء الجزائر، الموزمبيق والغابون التي تنتمي إلى تكامل واحد، فإن 14 دولة تنتمي إلى تكاملين اقتصاديين، 19 بلد ينتمي إلى ثلاث تجمعات، 16 دولة تنتمي إلى أربع تكاملات، أما ساحل العاج فهي عضو في خمس تكاملات [4].

تعاني جميع خطوط التكامل الإقليمي الإفريقي من مشكل في التصميم أو أكثر وفي كثير من الحالات فإن ترتيبات اتخاذ القرارات يتم بتوافق الآراء، إن عدم وجود ترتيبات إقليمية لتنفيذ القرارات وانعدام سلطة

1- Daniel Skyi, Eric Evans, Osei Opoku, **Regionalism and economic integration; a conceptional and the critical perspectives**, occasional paper n° 24, country not mentioned ,2014, p 76.

2- Trudi HARTZENBERG, **Regional integration in Africa, working paper**, economic research and statistics division, World trade organization, country not mentioned ,2011, p 10.

3– جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 146– 147.

4- Banque africaine de développement, op, cit, p 17.

فوق قومية إقليمية جعل مخططات التكامل عاجزة [1]، وعلى العموم فإن التكامل الاقتصادي تقنية ويمكن أن يجسد على النحو المناسب، بمشاركة الأجهزة السياسية على مستوى الوزارات أو اللجان وأن لا يقتصر على اجتماعات رؤساء الدول والحكومات.

وبصفة عامة يبقى العائق الأكبر أمام التكامل الاقتصادي الإفريقي هو التفاوت بين التوجهات السياسية الوطنية والإقليمية وأكثر دقة فإن معظم المبادرات الإقليمية تتطلب التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الهيئات الإقليمية، وهو ما يبقى صعبا نوعا ما نتيجة مشاكل التنسيق، الأهمية الممنوحة للمصالح الوطنية وكذا نقص الموارد الطبيعية.

1- Ade molaoyejide, **regional integration and trade liberalization in sub-Saharian Africa**, AERC special paper 28, November 1997, p 21.

خلاصة الفصل:

إن ظهور العديد من التكاملات الاقتصادية في إفريقيا وانعدام الشروط والمعايير التي يجب على الدول الوفاء بها مسبقا قبل الانضمام إليها، ترتب عنه تمتع غالبية دول المنطقة بالعضوية في أكثر من تكامل اقتصادي وبالتالي نتج عن ذلك تداخل كبير بين بعض التكاملات الاقتصادية وتعدد التزامات الدول وبذلك أصبحت كل دولة مجبرة على تبني أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الالتزامات المالية وتعارض المصالح، وهذا ما يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على أن الدولة العضوة في تجمع اقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركي.

ولنجاح هذه التكاملات الاقتصادية يجب ما يلي:

- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي للدول الأعضاء؛

- وضع استراتيجيات طويلة المدى وإعادة النظر في اتفاقيات التكامل الحالية بهدف تجنب حالة تعدد عضوية الدول في أكثر من تكامل اقتصادي؛

- التنسيق بين التكاملات الاقتصادية في القارة الإفريقية، وتطوير علاقات الشراكة بينها وبين التكاملات خارج القارة الإفريقية.

الفصل الثالث:

مستقبل الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنمية صادراتها: الفرص والتحديات

تمهيد:

اعتمدت خطة الاتحاد الإفريقي على ضرورة انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية وتحقيق التنمية الشاملة، وتعتبر الجزائر من الدول الداعمة والمدافعة عن وحدة وتكامل القارة الإفريقية. حيث كان لها دور في دعم وتطوير الاقتصاد الإفريقي من خلال المشاريع الاستثمارية التي بادرت بها الجزائر في ظل شراكة التنمية الإفريقية وتنوعت في عديد القطاعات من بينها البنى التحتية، الطاقة والاتصالات.

ويقول خبراء اقتصاديون أن دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيكون لها دور في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ويحسن التبادل التجاري البيني بين الجزائر والدول الافريقية، إلا أنه بالمقابل ستكون هناك تحديات كبيرة ستوجهها الجزائر في إطار هذا الانضمام.

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن اعتبار اتفاقية التجارة الحرة القارية كأحد أعظم الإنجازات الإفريقية في القرن الواحد والعشرين إذا ما أحسن تنفيذها، كما أن بدء العمل تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية سيؤدي بجولات المفاوضات التي سيشهدها مقر الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاتفاق المؤسس لها

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الإتحاد الإفريقي (55 دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخلة القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له إلى 3 ترليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج [1].

ثانيا: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31 مادة)، إلى جانب عدد (3 بروتكولات) مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملحقاتها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق، ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي : تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بشكل من شأنه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية.

1- وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03، المسيلة، 2020، ص 601.

ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتكول التجارة في السلع وبروتكول التجارة في الخدمات وبروتكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية النزاعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية النزاعات المنشأة طبقا للمادة (20) منه والتي تهدف إلى ضمان سير عملية تسوية النزاعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق ليشكل بذلك عنصرا مركزا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف والتزامها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

وتتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، كما تنشر كل دولة طرق قوانينها ولوائحها واجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام.

فضلا عن التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط ولا يبطل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقيات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة [1].

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو للانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقا لإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات

1- وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 601-602.

وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين (22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الاتفاق.

المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ومبادئها

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والمبادئ التي تقوم عليها.

أولا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فما يلي:

- إنشاء سوق قارية موحد للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، فهو ما يسهل ويسرع إنشاء الإتحاد الجمركي الافريقي القاري [1]؛

- توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تنسيق أفضل الأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا؛

- تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمؤسسات من خلال استغلال فرص الإنتاج واسعة النطاق [2]؛

- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقليمية؛

- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛

- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف [3]؛

- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية؛

- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

1- حكيم ألادي نجم الدين، "**منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية**، قراءات إفريقية، 21 يناير /كانون الثاني2021، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 12:37.. الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904

2- نفس المرجع، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 12:37الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 .

3- وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 602.

- تيسير الوصول إلى الأسواق القارية وإعادة تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل [1]؛

- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري؛

- وطبقا للمادة (4) ولأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من هذا الاتفاق تتمثل الأهداف المحددة فما يلي [2]:

✓ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع؛

✓ التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات؛

✓ التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛

✓ التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة؛

✓ التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛

✓ إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛

✓ إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وضمان استمراريته.

ثانيا: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية للمبادئ الاتية [3]:

1- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي:

أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الافريقية؛

1- حكيم ألادي نجم الدين، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة 22.47الموقع:https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 .

2- وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص603.

3- **القانون رقم 11-19**، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، رقم نبيل 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 6.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية:

وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب أخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول أقل نموا؛

3- الشفافية والكشف عن المعلومات؛

4- الحفاظ على المكتسبات؛

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الافريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكامل مثل: التعريفات الجمركية المنخفضة؛

6- المعاملة الوطنية:

الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل: المنتجات المحلية في السوق المحلية؛

7- مبدأ المعاملة بالمثل:

هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغير جمركية؛

8- توافق الآراء في صنع القرار:

أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكامل من أجل إنجاح سير التكامل والبحث عن هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا.

المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وفوائدها

لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أهمية تسعى إلى بلوغها، وكذا الفوائد المرجوة منها.

أولا: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

لا شك أن بإقامة منطقة التجارة الحرة الافريقية فإنها سوف تسهم بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الافريقية [1].

ثانيا: الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة القارية الافريقية

يتضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية مجموعة من الفوائد (الإفريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة) للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما يلي [2]:

- يقضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الافريقية ويساعد إفريقيا على استخدام التجارة بمزيد من الفاعلية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق منطقة التجارة الحرة إلى المزيد من النمو في التجارة البينية الافريقية في حين تستفيد منطقة التجارة الحرة الافريقية من هذه النجاحات القائمة وتمكن إفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما؛

- إن إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعات المتكاملة في المنطقة بذات الوقت من شأنه أن يقلل من الحماية العالمية لإفريقيا بواقع 68.7%، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الافريقية من 8.7% إلى 2.7% في المتوسط، وفي ضوء ما تقدم يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فائدة أكبر؛

1- خليل عمر، **اتفاقية التجارة الحرة الافريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،11 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 12:38 الموقع: http://www.acrseg.org/41269 ،.

2- سهيلة مصطفى، **التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كألية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد5، العدد1، جامعة الجزائر3، 2022، ص 160.

– زيادة الامن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الافريقية؛

– زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لإفريقيا من خلال استغلال وفورات الحجم لسوق قارية واسعة تضم نحو مليار شخص؛

– زيادة معدل تنويع وتحول اقتصاد إفريقيا وقدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية؛

– تحسين تخصيص الموارد والمنافسة وخفض الأسعار التفضيلية بين البلدان الافريقية؛

– نمو التجارة البينية في قطاع صناعة وتطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في إفريقيا؛

– الحد من تعرض إفريقيا لصدمات التجارة الخارجية؛

– تعزيز مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة على المساعدات والقروض الخارجية.

المطلب الرابع: مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

سنعرض مهام منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا بعض المعوقات والقيود التي تقف حاجزا في وجه التكامل الاقتصادي الافريقي.

أولا: مهام منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

يمكن حصر أهم مهام منطقة التجارة الحرة الافريقية فيما يلي [1]:

– تحرير التجارة بين الدول الافريقية؛

– رفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمانا لانسيابية التجارة بينهما؛

– تنمية الاقتصاد الافريقي على جميع الأصعدة؛

– تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي؛

– الارتقاء بأليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاتحاد الافريقي؛

– وقف تهميش القارة اقتصاديا.

1– حيدوسي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 193.

ثانيا: معوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

يمكن القول أنه بعد مرور وقت طويل من التفاوض الصعب لانطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة في إفريقيا، إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات حيث أعلنت مديرة مركز" أترالاك" القانوني في جنوب إفريقيا "ترودي هارتزنبرغ" أن المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد وذكرت أن من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020 والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات، هذا فيما يخص الجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة الافريقية.

أما عن باقي المعوقات فنحصرها فيما يلي [1]:

- عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول؛

- تفاوت الاحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص (حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية)؛

- ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات، والسكك الحديدية والمنشآت القاعدية التي تسهل نقل البضائع؛

- عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى؛

- تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري يشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي؛

- الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انقلاب أمني وتدخل أجنبي وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود؛

1- حيدوسي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 194-195.

– عدم اعتراف مفوضية الاتحاد الافريقي إلا بثمانية من التكاملات الاقتصادية فقط، في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية والتي نذكر منها: اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، تجمع دول الساحل والصحراء (SEN-SAD)، الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا (EAC)، الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق إفريقيا (IGAD)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الشراكة الجديدة لتطير إفريقيا (NEPAD)، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (SACU)، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC).....إلخ.

– عدم وضع شروط ومعايير مسبقة ضمن التجمعات الافريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الإنضمام إلى هذه التكاملات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكامل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة، فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكاملات الإقليمية يقود التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة؛

– انتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الافريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتوج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية السعر؛

– ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الافريقي على المستوى القاري أو الإقليمي؛

– تجاوز الأهداف والغايات المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية التي تؤدي إلى الإخفاق في تحقيقها وأحسن مثال على ذلك هو ما سعت إليه " نيباد " وأثبتت فشلها؛

– تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة.

المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية

تعتبر الجزائر من الدول الداعمة والمدافعة عن الوحدة وتكامل القارة الإفريقية، وذلك مواصلة لإيمان الرعيل الأول من القادة الأفارقة غداة الاستقلال بأن توجه التكامل هو الحل الأمثل للبقاء في ظل المتغيرات والتوازنات الدولية وتحقيق التنمية المنشودة.

المطلب الأول: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية، وعلى بروتوكول استحداث المجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص الذي سيضمن سيولة أكبر لنقل الإستثمارات عبر الفضاء الإفريقي لرفع مستوى المبادلات في مجال الخبرة والثقافة والعلوم، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة إفريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية، ويأتي هذا التوقيع انطلاقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الإفريقي، ولإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود إيجابا على اقتصادها الذي يشهد مرحلة من التدعيم والتنويع، وإيجاد بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات [1].

ووضعت الجزائر الخطوات الأولى نحو اقتحام السوق الإفريقية تجاريا عبر بوابة " السوق الحرة " في محاولة لتنويع صادراتها والبحث عن ملاذ قد يكون أمنا من " ألغام الربح المتبادل، " حيث وضعت الحكومة الجزائرية خارطة طريق جديدة للرفع من قيمة صادراتها خارج المحروقات لتصل إلى نحو 5 مليارات دولار، معولة في ذلك على الأسواق الإفريقية، وصادقت الجزائر في ديسمبر كانون الأول الماضي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ضمن الدول المصادقة على الاتفاقية، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير 2021.

وحددت أهدافها في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات داخل القارة ترتكز على حرية الإستثمارات ونقل البضائع دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وأعطى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعليمات لحكومته عقب اجتماع لمجلس الوزراء للاستفادة من تجارب التبادل الحر التي عرفتها الجزائر مع

1- ياسين شكيمة، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية**، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي- الاتحاد الافريقي، جامعة الوادي، يوم 11 ديسمبر 2018، ص ص 6-7.

المجموعات الإقليمية الأخرى، كما طالب الوزراء المختصين (التجارة، الصناعة والمالية) بالتأكد من المنشأ الأصلي الإفريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر، والتي لا يجب أن تقل نسبة إدماجها عن 50% حتى لا تسرب إلى السوق الوطنية مواد مصنوعة من خارج القارة الإفريقية على حساب الإنتاج المحلي[1].

ودعا المشاركون في الطبعة الـ 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج يوم الإثنين بالعاصمة الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد المنشودة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث قال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية عبد العزيز خلاف، الذي شارك في هذا الملتقى الذي جمع أزيد من 350 متعاملا اقتصاديا وأكثر من 49 دولة إفريقية تحت شعار " الإنتاج الإفريقي " عن الجزائر توجد على رأس القاطرة الاقتصادية الإفريقية وأن هدفها الأسمى هو الخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني، مؤكدا أن الجزائر ستلعب دور رائد لتحقيق التنمية المستدامة بالقارة وأن إفريقيا ستشهد خلال السنوات العشر المقبلة نهضة اقتصادية كبيرة بفضل الموارد والخبرات التي تزخر بها [2].

1- يونس بورنان، العين **الإخبارية، السوق الإفريقية** ملاذ الجزائر الجديد من " ألغام الربح المتبادل "، تاريخ الإطلاع:2022/05/29، الساعة 01:19، الموقع: https://al-ain.com.

2- ملتقى إفريقيا للإستثمار: **دعوة الجزائر لقيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد**، وكالة الأنباء الجزائرية، الإثنين 24 ماي 2022، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35. الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/106997-2021-05-24-17-54-23

المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية

عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الإتحاد الإفريقي وفيما يلي نوضح تطور العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا.

أولا: المبادلات التجارية للجزائر (تصدير، إستيراد)

1- أهم الدول المصدر إليها وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق:

جدول رقم (01.03): أهم الدول المصدرة إليها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المصدر اليها	القيمة	الحصة النسبية %	الحصة التراكمية %
إيطاليا	3 444,18	14,47%	14,47%
فرنسا	3 257,06	13,69%	28,16%
إسبانيا	2 341,37	9,84%	38,00%
تركيا	2 121,44	8,91%	46,91%
الصين	1 164,82	4,89%	51,81%
تونس	1 032,74	4.34%	56,15%
هولندا	1 025,93	4,31%	60,46%
اليونان	821,34	3,30%	63,91%
ماليزيا	778,66	3,27%	67,18%
البرازيل	726,98	3,05%	70,24%
بلجيكا	680,46	2,86%	73,10%
الهند	656,42	2,76%	75,86%
المملكة المتحدة	636,78	2,68%	78,55%
مالطا	627,03	2,63%	81,17%
كوريا الجنوبية	573,35	2,41%	83,17%
المجموع الجزئي	19 88,57	83,58%	-
بقية العالم (115 دولة)	3 888,57	16,42%	100%
المجموع الكلي	23 796,60	100%	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35. www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول رقم (01.03) الذي يمثل أهم الدول المصدر إليها خلال سنة 2020 نلاحظ أن إيطاليا تحتل المرتبة الأولى وهي الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14,47% تليها كل من فرنسا بحصة نسبتها 13,69% واسبانيا بنسبة 9,84% وتركيا بنسبة 08,91% والصين بنسبة 04,89% وتونس بنسبة 04,34% وتليها كل من هولندا، اليونان، ماليزيا، البرازيل، بلجيكا، الهند، المملكة المتحدة، مالطا وكوريا الجنوبية على التوالي بنسب التالية 4,31%، 3,30%، 3,27%، 3,05%، 2,86%، 2,76%، 2,68%، 2,63%، 2,41%.

ومن هنا نستنتج أنه لا توجد أي دولة إفريقية من الدول العشرة الأوائل التي نصدر إليها ما عدا تونس الدولة الإفريقية الوحيدة التي نتعامل معها، وتحتل المرتبة السادسة بحصة نسبتها 04,34% بقيمة 1032,74 مليون دولار سنة 2020 وهي أكثر الدول المتعامل معها إفريقيا وذلك بحكم الاتفاق التجاري بينها وبين الجزائر.

شكل رقم (01.03): توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020

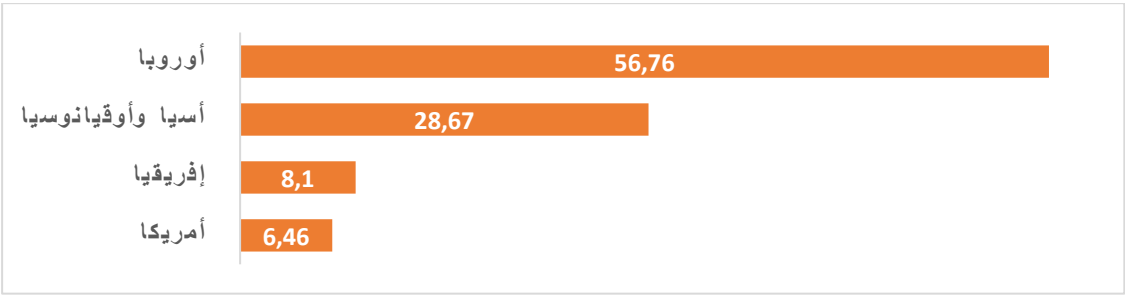

المصدر: لمديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35. www.douane.gov.dz/statistiques

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01.03) أن أهم الشركاء التجاريين حسب المناطق المصدر إليها بالنسبة للجزائر أن دول أوروبا هم أهم الشركاء التجاريين مع الجزائر، حيث تمثل نسبة الصادرات 56,76% بقيمة 13507,70 مليون دولار الموجهة للدول الأوروبية منها الإتحاد الأوروبي حيث تحتل المرتبة الأولى في التبادل مع الجزائر، تليها بلدان أسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بنسبة 28,67% بقيمة 6822,94 مليون دولار من الصادرات الموجهة إليها خاصة الصين، تركيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية، أما بالنسبة لدول أمريكا فتكون نسبة التبادل منخفضة جدا تقدر بنسبة 6,46% بقيمة 1537,39 مليون دولار من الصادرات، في حين يكون التبادل مع الدول الإفريقية قليل جدا ويقدر بنسبة ضئيلة 08,10% بقيمة 1928,57 مليون دولار من الصادرات الجزائرية الموجهة لدول إفريقيا خاصة تونس، المغرب ومصر، ومن هنا نستنتج أن حجم التبادل مع الدول الإفريقية قليل جدا مقارنة مع الدول الأوروبية ودول أسيا.

2-أهم الدول المستورد منها وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق:

سيتم من خلال الجدول رقم(02.03) توضيح أهم الدول المستورد منها وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق

جدول رقم (02.03): أهم الدول المستورد منها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المستورد منها	القيمة	الحصة النسبية %	الحصة التراكمية %
الصين	5 782,35	16,81%	16,81%
فرنسا	3 646,30	10,60%	27,42%
إيطاليا	2 424,79	7,05%	34,47%
ألمانيا	2 228,59	6,48%	40,95%
إسبانيا	2 139,20	6,22%	47,17%
تركيا	1 478,43	4,30%	51,47%
الولايات المتحدة	1 400,98	4,07%	55,54%
الأرجنتين	1 384,04	4,02%	59,56%
البرازيل	1 336,36	3,89%	63,45%
روسيا	857,99	2,49%	65,94%
الهند	751,88	2,13%	68,07%
بولندا	579,86	1,69%	69,76%
مصر	559,55	1,63%	71,38%
السعودية	552,57	1,61%	72,99%
كندا	494,52	1,44%	74,43%
المجموع الجزئي	25 597,40	74,43%	
بقية العالم (166 دولة)	8 794,24	25,57%	100%
المجموع الكلي	34 391,64	100%	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35.
www.douane.gov.dz/statistiques

يوضح الجدول رقم (02.03) أهم الدول المستورد منها لسنة 2020 حيث لاحظنا من خلاله أن الصين برزت كمورد رئيسي للجزائر حيث ساهمت بنسبة 16,81% وتقدر بقيمة 5782,35 مليون دولار أمريكي من أجمالي واردات الجزائر وتليها على التوالي كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، تركيا، الولايات المتحدة، الأرجنتين، البرازيل وروسيا بالنسبة التالية: 10,60%، 07,05%، 06,48%،

06,22%، 04,30%، 04,07%، 04,02%، 03,89%، 02,49%، وهم من أهم الدول العشرة الأوائل التي تتعامل معهم الجزائر كشركاء تجاريين وكدولة مستوردة منهم، تليهم الهند بنسبة 02,13% وبولندا بنسبة 01,69% ومصر بنسبة 01,63% والسعودية بنسبة 01.61% وكندا بنسبة 01,44% .

أما بالنسبة للدول الإفريقية لا توجد أي دولة إفريقية من العشرة الأوائل كشركاء تجاريين فيما يتعلق بسلع المستوردة أو بدول المستوردة منها ما عدا مصر التي تحتل المرتبة الثالثة عشر بقيمة تقدر ب 559,55. مليون دولار، وتعتبر من أكثر الدول تعاملا معها من الدول الإفريقية. ومن هنا يتبين لنا أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا قليل جدا.

شكل رقم (02.03): توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020

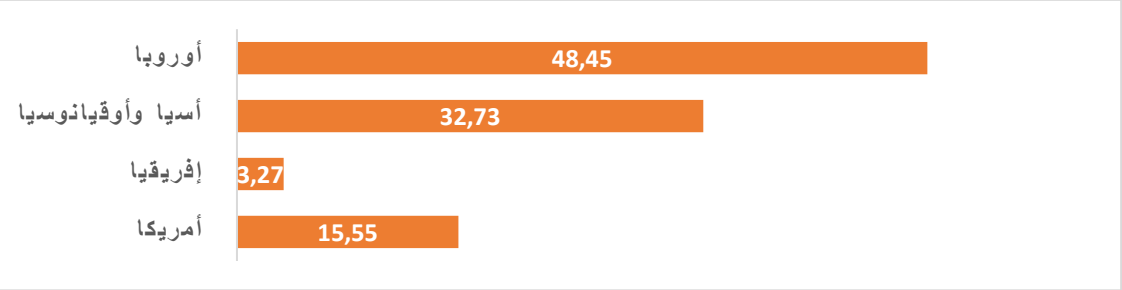

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35.
www.douane.gov.dz/statistiques

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02.03) أن واردات الجزائر معظمها تكون من أوروبا حيث سجلت نسبة الواردات سنة 2020 48,45% بقيمة 16663,65 مليون دولار فهي تحتل الصدارة، وتأتي بعدها أسيا وأوقيانوسيا بنسبة تقدر بـ 32,73% بقيمة 11255,27 مليون دولار من واردات الأتية من دول أسيا عامة والصين، تركيا والهند خاصة، تليها أمريكا بحصة نسبتها 15,55% بقيمة 5348,33 مليون دولار من الواردات الأتية من دولها خاصة البرازيل والولايات المتحدة. أما مع دول إفريقيا فحجم التبادل جد ضئيل وقليل جدا حيث يقدر بنسبة 03,27% بقيمة 1124,39 مليون دولار حيث تكون هذه النسبة من الواردات آتية من مصر وتونس وهذا راجع إلى ضعف العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية.

ثانيا: تطور حجم المبادلات الجزائرية الافريقية (2011-2020)

جدول رقم (03.03): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا من 2011 إلى 2020 الوحدة (مليار دولار)

السنوات / الميزان التجاري	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	6,08	3,13	2,07	1,67	1,48	1,51	1,20	1,72	1,26	0,65
الواردات	3,11	3,36	3	3,28	2,19	1,79	1,8	2,26	2,63	0,64
الرصيد	-2,97	0,23	0,93	1,6	0,71	0,28	0,6	0,54	1,37	-0,01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على : تاريخ الاطلاع: 2022/05/16، على الساعة: 01.30 الموقع www.trademap.org

يوضح الجدول رقم (03.03) تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا خلال سنوات من 2011 إلى 2020، حيث يمكن ملاحظة ان قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول إفريقيا عرفت تفاوت مع مرور السنوات سواء بالانخفاض أو الارتفاع، حيث قدرت قيمة الصادرات سنة 2011 بـ 3,11 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2012 إلى 3,36 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض سنة 2013 إلى قيمة 3 مليار دولار لتصل سنة 2020 إلى قيمة 0,64 مليار دولار وهذا الانخفاض والتفاوت راجع إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم الاستقرار في السعر والعرض والطلب.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من إفريقيا عرفت انخفاض وتراجع تدريجيا مع مرور السنوات حيث سجلت في سنة 2011 بقيمة 6,08 مليار دولار إلى غاية سنة 2015 بقيمة 1,48 مليار دولار، أما من سنة 2016 إلى غاية 2020 نلاحظ أن حجم الواردات في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى دخول دولة الجزائر لعدة اتفاقيات تجارية مع دول الإتحاد الأوروبي والصين وضعف العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية وكان هذا متزامنا مع جائحة كورونا.

ثالثا: قيمة وهيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول الافريقية في الفترة 2016-2020

في هذا الجزء يمكن عرض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهيكلها وأبرز الدول المستوردة من الجزائر في هذا المجال في الفترة 2016–2020 كما يبينه الجدولين رقم (04.03) و (05.03)

جدول رقم (04.03): قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر (2016–2020) مليون دولار

السنوات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
2016	1,47	10,62	3,16	15,03	4,39	0,10
2017	9,88	14,11	4,79	0,83	1,96	0,27
2018	26,23	1,02	15,03	2,65	4,27	7,78
2019	124,71	24,51	36,81	28,65	12,20	22,60
2020	84,85	28,38	41,52	34,08	11,35	16,69
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار، الجزائر، أفريل 2022، ص 747.

من خلال الجدول رقم (04.03) يتبين لنا أن دول الاتحاد المغاربي بالإضافة إلى مصر وساحل العاج تعتبر أكبر الدول المستوردة من الجزائر في الفترة 2016–2020، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية إلى دول المغرب العربي أكثر من 60 % من إجمالي الصادرات غير النفطية الى الدول الإفريقية، كما أنه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الاخيرتين، وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات، في حين أن أبرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة أكثر من 51 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يبينه الجدول رقم (05.03).

(05.03): هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر للفترة (2016-2020) مليون$

نوع المنتجات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130,77	66,53	28,99	70,23	4,40	0,92
سلع التجهيزات الزراعية	0,49	0,15	0,00	0,00	0,03	0,03
سلع التجهيزات الصناعية	16,78	0,60	1,83	2,03	5,01	0,66
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36,62	2,08	4,65	5,91	0,82	0,91
منتوجات نصف مصنعة	50,20	9,15	65,74	3,05	21,66	44,90
المواد الخام	12,27	0,11	0,11	0,00	2,24	0,02
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار، الجزائر، أفريل 2022، ص 747.

وبحكم أن الجزائر تنتمي إلى تكامل واحد في إفريقيا يمكن أن نستنتج بصفة عامة أن التجارة البينية الأفرو-جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، وهذا ما يبرز أهمية التكامل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية.

المطلب الثالث: الإستثمارات بين الجزائر وإفريقيا

كانت ولا زالت إفريقيا شريك اقتصادي مهم للجزائر، لذلك تبحث الجزائر دائما على الاستثمار داخل القارة الإفريقية كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التي تبحث عن فرص ومناخ للاستثمار في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المساعد والقريب من الأسواق الدولية لتسهيل المبادلات مع الدول الكبرى، رغم ذلك ما تزال استثمارات بين الجزائر وإفريقيا ضعيفة.

أولا: واقع الإستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، لهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الأرضية التي ترتكز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية، كما تملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا مرهون بالاستثمارات الحقيقية والمشاريع الضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وأن هذه الإستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها [1].

كما تعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والأسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصادات القارة السمراء هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا.

حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للخروج " مبدئيا " من الاعتماد على إرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التقنية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن [2].

1- يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، **سبل تنشيط التعاون التجاري والإقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، المركز الجامعي لتمنراست، 2020، ص 132.

2- مرجع نفسه، ص ص 132-133.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا

جدول رقم (06.03): الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا (مليون دولار)

الفترة / الاستثمارات	2007-2005 (المتوسط السنوي)	2016	2017	2018	2019
الإستثمارات الخارجة من الجزائر	55	46	09	880	83
الإستثمارات الداخلة إلى إفريقيا	38323	46023	41535	50577	45368
الاستثمارات الخارجة من الجزائر بالنسبة للاستثمارات الداخلة إلى إفريقيا (النسب المئوية)	0,14	0,1	0,021	0,017	0,18

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: تاريخ الاطلاع: 2022/05/15، على الساعة: 17:35
الموقع https://unctad.org/

نلاحظ من الجدول رقم (04.03) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الجزائر قيمتها ضعيفة جدا حيث أن سنة 2018 سجلت قيمة قدرها 880 مليون دولار كأعلى قيمة في السنوات الماضية، وإذا تمت مقارنة هذه القيمة مع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في نفس السنة نجد أنها لا تتعدا نسبة 0,1% وهذا إذا اعتبرنا أن جميع الاستثمارات الجزائرية موجهة إلى الدول الإفريقية، فهذه النسبة تعتبر منخفضة جدا، ما يدل على ضعف الاستثمار الجزائري في العام بصفة عامة والقارة الإفريقية بشكل خاص، وعدم قدرة الجزائر على منافسة الدول الأكثر استثمارا في القارة كدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ومن بين الإستثمارات الجزائرية في القارة نجد استثمار شركة سوناطراك في كل من ليبيا، النيجر ومالي فقط وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تمتلك مؤهلات الاستثمارية الكبيرة التي تسمح لها بالتوغل داخل القارة خاصة في المجال الاستثماري واستغلال الفرص الموجودة داخل بالقارة.

كذلك الحال بالنسبة لاستثمار الدول الأفريقية في الجزائر إذ نجد بعض الاستثمارات من دولتي مصر وجنوب إفريقيا، لكن تبقى بقيم ضعيفة وهذا راجع لضعف المناخ الاستثماري في الجزائر من غياب الاستقرار

السياسي والأمني وكذلك ضعف الاقتصاد المحلي وضعف البنوك، والبيئة المصرفية كلها عوامل لا تساعد على جذب الاستثمار.

جدول رقم (07.03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015 – ديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونغ	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.533	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	**21.056**	**188**	**152**

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات.

من خلال الجدول رقم (07.03) غياب الدول الإفريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارا في الجزائر ما عدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.5 مليار دولار سنة 2019. وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول استثمارا في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر بـ 3.1 مليار دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار.

جدول رقم (08.03): توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015 – ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
آسيا والمحيط الهادي	13.606	%65
أوروبا الغربية	4.019	%19
إفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر: المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإنتماء الصادرات.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (08.03) ومع فتح الإستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في الرفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لا تمتلك قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة. كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

المبحث الثالث: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنمية صادراتها وأهم الفرص والتحديات

لقد اثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وإيمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية كبيرة على المدى المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهم الفرص والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة القارية الإفريقية

حققت الجزائر حاليا مؤشرات قوية عبر المجهودات التي بذلتها من أجل ترقية المبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية، والرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وتنويعها والترويج لمنتجاتها نحو إفريقيا، لتصبح قادرة على أن تكون منطقة عبور للبضائع بامتياز نحو دول الساحل الإفريقي باتخاذها جملة من التسهيلات مست عمليات التصدير[1]، وسطرت الجزائر عددا من التسهيلات لفائدة المتعاملين الاقتصادين لتصدير منتجاتهم نحو الأسواق الإفريقية والرفع من قيمة الصادرات وتنويعها خارج المحروقات، حيث باشرت بتوقيع المجمع العمومي للنقل البري للبضائع واللوجستيك " لوجيسترانس" في وقت سابق على اتفاقية إطار من أجل مرافقة تصدير المنتجات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية وتأتي هذه الاتفاقية حسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لتعزيز العلاقات التجارية في مجال النقل واللوجستيك وبشكل خاص في مرافقة تصدير المنتجات الوطنية نحو تونس وبلدان الساحل التي تضم النيجر ومالي وموريتانيا والسنغال.

كما أشار المجمع العمومي " لوجيسترانس " أن المصدرين الذين يلجؤون لهذه الصيغة لا يتحملون إلا 50% من تكاليف النقل، فيما يتم دفع 50% المتبقية مباشرة للوجيسترانس من قبل وزارة التجارة عبر الصندوق الخاص لترقية الصادرات، وأوضحت في هذا الشأن، " راضية سلماني " مديرة التطوير بمجمع لوجيسترانس في تصريح للإذاعة الوطنية مؤخرا أنه تماشيا مع دخول منطقة التبادل الحر الإفريقية حيز التنفيذ، حيث شرع في مخطط لإنجاز مناطق عبور على مستوى الولايات الحدودية بدءا من تندوف،

1- منال البتول، **صادرات الجزائر... توغل نحو الساحل الإفريقي**، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15.
الموقع: www.sahm-media.dz

تمنراست والبيزي، هدفه تسهيل ولوج المتعاملين الاقتصاديين إلى الأسواق الإفريقية والتسويق للمنتجات الجزائرية، وبالخصوص الإجراءات اللازمة لتسهيل ولوج المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية [1].

وأكد " مصطفى روباين " رئيس المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف في تصريح خص به مؤخرا على تصدير المنتجات التي تشهد فائضا في الجزائر كالمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع نحو إفريقيا ووضع مخطط استعجالي لتسهيل الإجراءات الجمركية والمأمورية أمام المنتجين لتصدير منتجاتهم إلى الدول المجاورة، ناهيك عن تحسين المنظومة البنكية وفتح الطرقات والمعابر التجارية خاصة مع موريتانيا، ليبيا، النيجر ومالي، وأضاف " روباين " في سياق تصريحه أن الحكومية مدعوة إلى فتح خطوط جوية تجارية نحو دول الساحل الإفريقي وتخفيض أسعار النقل على المنتجين والمصدرين لتوسيع منطقة التسويق، وتابع ذات المتحدث أن تسهيل الحركة التجارية بين الجزائر ودول الساحل ستعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني[2].

كما تم الاعتماد الفعلي على مشروع الطريق العابر للصحراء الكبرى بات أمرا ضروريا لولوج السوق الإفريقية وتحديد إمكانيات التجارة بين البلدان المعنية به مباشرة من المقاطع الرئيسية للشبكة التي تربط عواصم ستة دول: الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد ونيجيريا، ويعد أكبر خط بري للتجارة البينية في إفريقيا. حيث يغطي مشروع الطريق العابر للصحراء في الجزائر مسافة 3405 كلم أكثر من 85% منها في حالة طريق معبدة فيما يبقى 15% من المحور الرئيسي ترابيا غير معبدا بين إن قزام والحدود الجزائرية النيجرية. وتغطي شبكة الطرقات الوطنية في الجزائر 11025 كلم من الطرقات بما في ذلك أكثر من 8100 كلم من الطرقات المعبدة، يهدف برنامج تطوير شبكة الطرقات على النحو المنصوص عليه في المخطط التسييري للطرقات 2005-2025 على الحفاظ على التراث [3].

ويشمل توسيع نطاقه [4]:

- الإنتهاء من بناء طريق سريع بطول 1200 كلم شمال البلاد (من الشرق إلى الغرب)؛
- تحقيق 17 طرق إختراقية شمال-جنوب تربط منطقة المرتفعات بالموانئ الرئيسة؛

1- منال البتول، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15. الموقع: www.sahm-media.dz.

2- مرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15. الموقع: www.sahm-media.dz.

3- لجنة الربط الطريق العابر للصحراء الأمانة العامة، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء**، سنة 2009، ص 15. تاريخ الاطلاع:2022/05/05، على الساعة:02:35. الموقع: http://www.clrtafrique.com،

4- مرجع نفسه، ص 20، تاريخ الاطلاع:2022/05/05، على الساعة:02:35 الموقع: http://www.clrtafrique.com .

- تشييد 3700 كلم من طرق العبور.

الشكل رقم(3.3): تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء

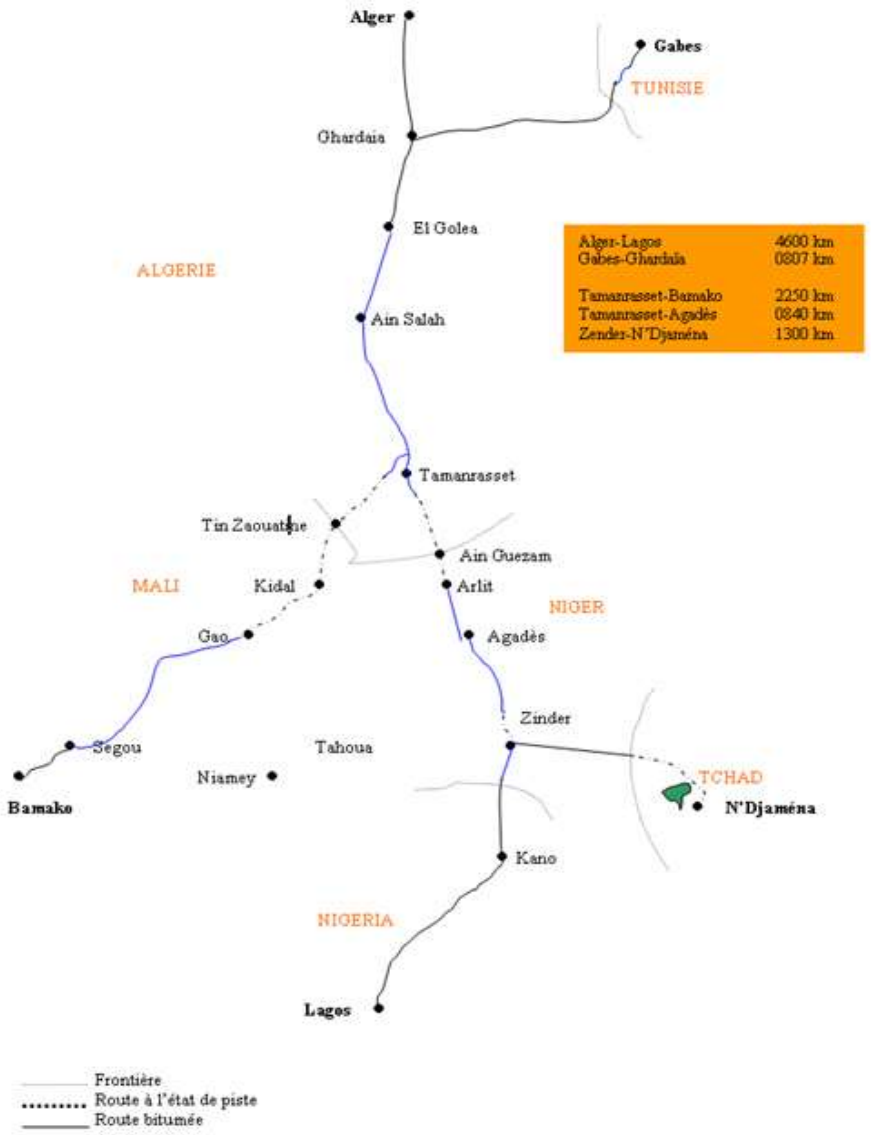

المصدر: تاريخ الاطلاع:2022/05/05، على الساعة:02:35 الموقع http://www.clrtafrique.com

وكذلك تغطي شبكة خطوط السكك الحديدية مسافة 4696 كلم وتتكون من الخط الرئيسي بين الشرق والغرب الذي يربط بين المدن الرئيسية للشمال من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية، وثلاثة طرق اختراقية شمال–جنوب، وأما فيما يخص النقل البحري فالبلد مجهزة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بـ 36 ميناء، 11 ميناء مختلط، ميناءين مخصصين للنفط، 22 ميناء وملجئ للصيد ومارينا.

بالإضافة إلى النقل الجوي تمتلك الجزائر إجمالا 55 مطارا من مختلف الفئات بما في ذلك 12 مطارا دوليا، 10 مطارات وطنية و14 مطارا جهويا.

وبالعودة إلى كيفية اقتحام الجزائر للسوق الإفريقية عبر الولايات الجنوبية، كان قد دعا وزير التجارة وترقية الصادرات " كمال رزيق " التجار والمصدرين بالولايات الجنوبية للاستعداد لاقتحام السوق الإفريقية عبر مناطق التبادل الحر بمنتجات محلية أو عن طريق المقايضة في إطار سياسة "رابح–رابح". واعتبر الوزير أن عملية المقايضة لن تكون إلا بداية لتحريك عجلة التصدير نحو إفريقيا، مشددا على أن تكون رهانا كبيرا لإعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية، وفي هذا الخصوص شرعت الجزائر في جني ثمار سياسة إعادة الحياة لتجارة المقايضة (سلع مقابل سلع) في أربع ولايات جنوب البلاد ممثلة في أدرار، إيليزي، تمنراست وتندوف الحدودية مع دولتي مالي والنيجر، وشملت الصادرات الجزائرية عبر تجارة المقايضة: التمور، الملح المنزلي، منتجات بلاستيكية، الألومنيوم، الحديد والفولاذ، منتجات صناعات تقليدية وبطانيات، أما الواردات فقد شملت: المواشي من إبل وأنعام وأبقار، منتجات الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، اللحوم المجففة، إلى جانب الذرة البيضاء، الأرز، البقول الجافة وبعض الأقمشة [1].

ونقلة وكالة الأنباء الجزائرية عن مصالح مديرية التجارة بأدرار أنه تم تصدير بضائع محلية نحو السوق الإفريقية بقيمة تفوق 170 مليون دينار جزائري أي أكثر من مليون و270 ألف دولار في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال السنة الفارطة.

وصدرت تلك البضائع نحو مالي والنيجر وبلدان إفريقية أخرى مقابل ما قيمته 100 مليون دينار جزائري (نحو 750 ألف دولار) من الواردات، كما تم تصدير 20 طنا من التمور من محافظة إيليزي بأقصى شرق الجزائر نحو مالي في إطار تجارة المقايضة الحدودية. وفيما يتعلق بالمواد الممكن تصديرها نحو السوق الإفريقية التي تشمل المواد الأولية على اختلافها المنتوجات الفلاحية، المنتوجات الإلكترونية والكهرومنزلية.

وتوقع " مصطفى روباين " رئيس المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف أن يتخطى حجم الصادرات خارج المحروقات 05 مليار دولار في سنة 2022 كون جل المؤسسات المنتجة تملك رغبة واسعة في تصدير منتجاتها داعيا إلى إطلاق قانون الاستثمار الجديد لبناء قاعدة في الصناعة التحويلية وتمكين المؤسسات على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وتصدير منتوجاتها ذات الطابع التحويلي نحو السوق الإفريقية التي تحمل جودة ومنافسة للأسعار من جهة أخرى، ما سيحقق أرباحا على الاقتصاد الوطني.

1– منال البتول، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15. الموقع: www.sahm-media.dz.

وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية من دول الساحل الثلاث وهي موريتانيا، مالي والنيجر نحو 5 ملايين دولار مع نهاية سنة 2019، هذا وتعول الجزائر لزيادة تدفق صادراتها إلى السوق الإفريقية [1].

المطلب الثاني: فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن أن يشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري، وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار اللذان يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا بـ 1,2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل من النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على ان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية، وتتمثل هذه المزايا والفرص فيما يلي:

– ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا؛

– منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص وبالتالي زيادة أرباحها؛

– ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لا سيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، وبالتالي ستستفيد الجزائر

1– منال البتول، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15. الموقع: www.sahm-media.dz.

من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق وهي تونس، النيجر، بوركينافاسو، مالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما يساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجستية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي؛

– ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية الجزائرية لتطوير وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية؛

– تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الإستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

المطلب الثالث: تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ما يلي:

– تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية؛

– عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشركة مع الإتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين [1]؛

– تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830 ألف دولار خلال سنة 2018 احصائيات جديدة حسب الجداول السابقة، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة، ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية؛

– ضعف الاقتصاد " الريعي " في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين، الهند وتركيا؛

1– لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، **المشاريع الإستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 09، العدد 05، غرداية، 2020، ص 33.

– كذلك على الصعيد السياسات، فالجزائر لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لأخر [1]؛

– غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر، وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة [2]؛

– لا تزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الجزائر ودول الأعضاء والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات " غير الضريبية " مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم " منطقة التبادل الحر " العمل عليه؛

– لا شك أن الآثار الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أثار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والإتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي [3].

– فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية.

1– وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 609.

2– لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3– وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 609.

خلاصة الفصل

تمتلك الجزائر الامكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الافريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والاستثمار المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الافريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

الخاتمة

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1,2 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تسعي الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية وزيادة صادراتها نحو البلدان الإفريقية وتطوير استثماراتها، حيث لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الأفريقية 3% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر.

وقد كانت الأهداف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي: توحيد سوق السلع والخدمات، وزيادة التجارات البينية وحرية حركة الناس لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة في إطار رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة ومزدهرة سلمية، وبالتالي فإن توحيد إفريقيا تحت منطقة تجارية واحدة يخلق آفاقًا إيجابية لاقتصادات القارة حيث يُتوقع أن تؤدي المبادرة إلى زيادة التدفقات التجارية وزيادة التجارة البينية داخل القارة بنسبة من خلال إلغاء رسوم الاستيراد ومضاعفة نسبة التجارة في حال تقليل الحواجز غير الجمركية. وتوفر المبادرة أيضًا فرصًا مهمة لأصحاب المشاريع والشركات والمستهلكين مع خيارات متعددة لتعزيز التنمية في القارة.

كما قامت الجزائر في إطار المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة حيث ترغب الجزائر في الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية التي تشكل خزان كبير للإنتاجية وإنتاج الثروات والنمو، فإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

1- النتائج

من خلال ما سبق كانت النتائج التي توصلنا اليها كما يلي:

أ- النتائج العامة:

- إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر، باعتبارها من أكبر التكاملات الاقتصادية لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء؛

- إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، وهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري؛

- توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تنسيق أفضل لأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحَّة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا، حيث أنها تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتساهم في تنويع النسيج الصناعي وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة؛

- يجب توحيد الجهود من أجل إفريقيا مستقرة وآمنة، وذلك بالقضاء على كل مخلفات الاستعمار الذي من شأنه دفع عجلة التنمية وتسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية والصناعية؛

- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الإفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وآفاق تطوير الشراكة بين البلدان الإفريقية؛

- دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

- تم التوصل الى أن المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية ضعيفة وان جل المبادلات التجارية مع افريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي مما يبرز دور التكامل المغاربي في تنشيط التجارة البينية بين الدول الأعضاء؛

– غياب تحضير بشكل جيد للجزائر حيث لم تهيء مؤسساتها واقتصادها للمنافسة على التصدير، فهو قطاع هش وأمامه تحديات كبيرة خاصة ما يتعلق بقابلية المنتجات المحلية للتنافس بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية أو قطع الغيار المستوردة مما يجعل تكلفتها غير متحكم فيها و بالتالي صعوبة أن تكون تنافسية؛

– إن منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوف تحقق فرصا كبيرة للجزائر لتعزيز تجارتها البينية مع إفريقيا خصوصا من خلال المساعي الجزائرية اللوجستية لدعم البنية التحتية للتجارة كالشراكة مع الصين في انجاز أكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، الطريق العابر للصحراء، فتح المعابر الحدودية ...الخ؛

– تمتع الجزائر بمقومات اقتصادية متعددة يمكن أن تجعلها قوة اقتصادية إقليمية وعالمية؛

– القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة تمكن الجزائر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مما يساعد على التخلص من الاقتصادي الريعي وخلق اقتصاد إنتاجي متنوع؛

– ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نتيجة غياب التنمية داخل القارة الإفريقية ما جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية؛

– تستشرف الجزائر مستقبل واعد في هذه المنطقة وستكون أول الخطوات هي استلام الطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس باستكمال الشطر المتبقي منه في دولة النيجر كما وعد رئيس دولة النيجر محمد يوسفو، وبهذا تكون الجزائر مرتبطة فعليا بأفريقيا جنوب الصحراء.

2-الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كحلول من أجل التطوير والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية استفادة كبيرة، وجذب المزيد الاستثمارات الأجنبية للمنطقة القارية وخاصة للجزائر والموضحة كالتالي:

1- القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في شتى المجالات مع ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات؛

2- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات؛

3- تحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة؛

4- توفير التيار الكهربائي بشكل دائم ومستقر، وتوسيع شبكة المياه من أجل تلبية حاجيات السوق، وكذا وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية من أجل سهولة التواصل، بالإضافة لتوسيع الشبكة الطرقية في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار؛

5- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الآفاق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة من جهة أخرى؛

6- من شروط نجاح المنافسة في أفريقيا نذكر من بينها "ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الأفريقية وكذا ضرورة توفر هياكل النقل؛

7- العمل على تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة القارية للمضي قدما نحو تحقيق اهداف الاتفاقية المحددة في اجندة 2063 تحت شعار إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة وتحسين مؤشرات التكامل خاصة بالنسبة للجزائر من حيث حرية تنقل الاشخاص وتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة البينية الافريقية؛

8- يجب على الجزائر الرفع من تنافسية المنتجات للرفع من صادراتها نحو إفريقيا، خاصة في ضل إتباع سياسة الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، والاعتماد الواردات الإفريقية، بتطبيق نظرية تبادل الموارد، إذ تعتبر الواردات الإفريقية خاصة من المادة الأولية اقل تكلفة، وهذا راجع لعامل الوفرة؛

9- ضرورة السعي لفك النزاعات وتفعيل اتحاد المغرب العربي، وانشاء منطقة حرة للتبادل للدول العربية في افريقيا؛

10- الاعتماد على سياسة ترويجية فعالة للمنتجات الجزائرية، وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية في الدول الافريقية وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب وإبرام الاتفاقات مع مختلف الدول، وهذا ما هو معمول به بالنسبة للجزائر في الآونة الأخير؛

11- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية غير النفطية والمناجم والأراضي الزراعية ومناجم الحديد والفوسفات، والتي تعتبر ثروات خامدة، ويمكن وصف التجربة الصينية بالشراكة مع الجزائر لاستغلال منجم غار جبيلات بغرب الصحراء الجزائرية كأحسن استثمار للطرفين؛

12- ضرورة تقوية البنية التحتية للاستثمار والتجارة بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والإمداد والتكنولوجيا وتهيئة المطارات والموانئ كشروع الصين في إنشاء أكبر ميناء في إفريقيا ليصبح بوابة لإفريقيا؛

13- ضرورة تدعيم السفارات الجزائرية في إفريقيا بملحقتين اقتصاديتين وملحقين تجاريين ذوي كفاءات علمية عالية المستوى في التجارة والاقتصاد لدراسة السوق الإفريقية دراسة علمية اقتصادية لتسهيل تنقل رجال الأعمال عن طريق تفعيل دور مجالس رجال الأعمال كمحرك في تطوير وتنمية التبادلات التجارية والشراكة.

3- أفاق الدراسة

تبعا لنتائج الدراسة المتوصل إليها، وفي إطار الحديث عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اتضح أن هناك جوانب هامة ومرتبطة لم يتم التطرق إليها بالتفصيل نظرا لكون الدراسة حديثة ومتعددة الجوانب ويصعب الإلمام بكافة جوانبها نأمل في دراسته وتحليله مستقبلا أكثر من أجل الوصول إلى نتائج أشمل وأوسع من خلال:

- ✓ دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم في إفريقيا؛
- ✓ التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا؛
- ✓ إضافة متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في الدراسة الحالية؛

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في إعداد هذه المذكرة، والتي بكل تأكيد لا تخلو من بعض النقائص كأي عمل بشري.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. أحمد برقاوي وآخرون، **الدولة الوطنية وتحديات** العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004
2. البشير الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات**، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008.
3. إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، مقاربات نظرية مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
4. حسين عقيل عابد عقيل، **الاقتصاد الإقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية التكامل الاقتصادي والمشكلات التي توجهه**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2019.
5. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
6. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، جامعة حلوان، القاهرة، ط4، 2003.
7. شقير محمد لبيب، **الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان، بيروت، 1986.
8. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقاته السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
9. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
10. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2001.
11. محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ط1، 2011.
12. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
13. محمد عاشور، أحمد علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع الدعم التكامل الإفريقي، جامعة القاهرة، 2005.
14. محمد عبد الله شاهين، **التكتلات الاقتصادية المعاصرة**، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.
15. نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2006.

ثانيا: الكتب المترجمة:

1. موريس شيف ول، ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية،** ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ،القاهرة، 2003.

ثالثا: الأطروحات:

1. جمال الدين العاقر، **دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2018/2017.

2. سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي حتمية لمواجهة تحديات المنضمة العالمية للتجارة، دراسة مجلس التعاون الخليجي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

3. عبد الجليل جميل، **اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ،2014-2015.

4. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

5. عزالدين بو حبل، **أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ،2018-2019.

رابعا: مجلات علمية محكمة:

1. زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية،** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار، الجزائر، أفريل 2022.

2.سهيلة مصطفى، **التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كألية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة الجزائر3، المجلد5، العدد1، الجزائر، سنة 2022.

3.شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، **تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 06، الجزائر ،2018.

4. فوزية خدا كرم، **التكاملات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، سنة غير مذكورة.

5. لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، **المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 09، العدد 05، الجزائر، سنة 2020.

6. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 138، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1990.

7. مهدي دهب حسن دهب، **الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية، الإتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي**، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد51، السنة30، السودان، جوان2014.

8. نبيل عثمان، **خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية**، دورية أفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثاني، العدد السابع، مصر، 2001.

9. ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكاملات الاقتصادية الإفريقية في البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، الجزائر 2012.

10. وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03، المسيلة، الجزائر، 2020.

11. يوسف خميس أبو فارس، **دور التكاملات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا**، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 32، السودان، 2004.

12. يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، **سبل تنشيط التعاون التجاري والإقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، المجلد 09، العدد 04، الجزائر، 2020.

خامسا: الأيام الدراسية:

1. ياسين شكيمة، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية**، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي- الاتحاد الافريقي، جامعة الوادي، يوم 11 ديسمبر 2018.

سادسا: القوانين:

1. القانون رقم 11-19، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، رقم نبيل 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 6.

سابعا: الملفات الالكترونية:

1. المديرية العامة للجمارك، **مديرة الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر**، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16.35. www.douane.gov.dz/statistiques

2. حكيم ألادي نجم الدين، "**منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية**، 21 يناير /كانون الثاني2021، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 12:37. الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904،

3. خليل عمر، **اتفاقية التجارة الحرة الافريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 12:38. الموقع: http://www.acrseg.org/41269،

4. **لجنة الربط الطريق العابر للصحراء الأمانة العامة، دراسة لتحديد إمكانيات** التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء، سنة 2009، ص 15، تاريخ الاطلاع:2022/05/05، على الساعة:02:35. الموقع: http://www.clrtafrique.com،

5. ملتقى إفريقيا للإستثمار: **دعوة الجزائر لقيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد**، وكالة الأنباء الجزائرية، الإثنين 24 ماي 2022، الموقع: تاريخ الاطلاع: 2022/05/13، على الساعة: 16:35. https://www.aps.dz/ar/economie/106997-2021-05-24-17-54-23

6. منال البتول، **صادرات الجزائر... توغل نحو الساحل الإفريقي**، الموقع: تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15. www.sahm-media.dz،

7. يونس بورنان، **العين الإخبارية، السوق الإفريقية ملاذ الجزائر الجديد من " ألغام الربح المتبادل "**، تاريخ الإطلاع:2022/05/29، الساعة 01:19.الموقع: https://al-ain.com،

ثامنا: المواقع الالكترونية:

1. تاريخ الاطلاع: 2022/05/16، على الساعة: 01.30 الموقع www.trademap.org

2. تاريخ الاطلاع: 2022/05/15، على الساعة: 17:35 الموقع https://unctad.org/

3. تاريخ الاطلاع: 2022/05/05، على الساعة: 02.35 الموقع http://www.clrtafrique.com

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب:

1. A.M Freeman III، **International Trade New York: Harper And Row**, New York 1971 .
2. Ade molaoyejide, **regional integration and trade liberalization in sub-Saharian Africa**, AERC special paper 28, November 1997.
3. BELA BALASSA.**The theory of economic integration** ،(George Allen and Unwin ltd) ،1961.
4. Bruce Byiers, **The political economic of regional integration in africa intergouvernemental, Autorithy** on developments,contry not mentioned, 2016.
5. Khadra Bichera, **Le grand Maghreb et l'Europe, enjeux et perspectives**, publisud-quorum, CERAMAC paris, 1992.
6. Rasul shams, **The drive to economic integration in Africa, discussion paper**, Hamburg institute of international economics, contry not mentioned, 2005.

8.Trudi HARTZENBERG, **Regional integration in Africa, working paper, economic** research and statistics division, World trade organization, contry not mentioned, 2011.

9. Jacob Kotcho, **Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : déficit perspectives**, in Transformations, revue Interventions économiques, pays non mentionne, Mars 2017.

ثانيا: مجلات علمية محكمة:

1.Bulletin mensuel de la BCE, **L'ouverture économique de la zone euro mesure par le commerce extérieur**, problèmes économiques, N° 2, pays non mentionne, 2 Février 2000.

2.Carlos Lopez, **l'intégration pas à pas, in finances et développement**, FMI, Juin, 2016.

3. Daniel Skyi, **Eric Evans, Osei Opoku, Regionalism and economic integration; a conceptional and the critical perspectives**, occasional paper n° 24, pays non mentionne, 2014.

4. Jean coussy ‹**Economic politic des intégrations régionales: une approche historique**, Mondes en développement, / 3,N° 115/ 116, pays non mentionne 2001.

5.Mzuki Qobo, **The challenges of regional integration in Africa, in the context of globalization and the prospects for the united states of Africa**, ISS paper n° 145, June, contry not mentioned, 2007.

ثالثا: التقارير:

1.Commission économique pour l'Afrique, **Rapport économique sur l'Afrique 2017 l'industrialisation** et l'urbanisation au service de la transformation l'Afrique nations-unies, Addis-Abeba, Ethiopie, 2017.

2.LA commission économique pour l'Afrique, **état de l'intégration économique en Afrique : développer le commerce interafricain**, aria 4, Addis Abeba, 2010.

3.La commission économique pour l'Afrique, **état l'intégration régionale en Afrique V ; vers une zone de libre-échange continentale africaines**, Addis-Abeba, Ethiopie, 2012.

4.UNCTAD, **Report the least developed countries**, 26 Nov 2015, https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2015_fr.pdf, 29/03/2022, 18:06.

5. Groupe de la banque africaine, union africaine, **commission économique pour l'Afrique**, l'indice de l'intégration régionale en Afrique, union africaine, Addis Abeba, Ethiopie, 2016.

الملخص

الملخص:

حاولت الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية الصادرات الجزائرية من خلال رصد أهم الفرص التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وإبراز أهم التحديات التي تواجها الجزائر في اطارها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية ضعيفة وأن جل المبادلات التجارية مع افريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي، كما أن هناك غياب تحضير جيد من طرف الجزائر لتوجه نحو هذا الانضمام ، بالمقابل كشفت الدراسة أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن ان توفر فرص كبيرة للجزائر لتعزيز صادراتها خارج المحروقات مع الدول الافريقية من خلال تكثيف الروابط اللوجستية المتعلقة بالبنية التحتية مع القارة الافريقية مثل تطوير الموانئ، شق الطريق العابر للصحراء، فتح المعابر الحدودية ...الخ، مع اخذ الاصلاحات الاقتصادية الداخلية بجدية ذات المساعي المتعلقة بتطوير المنتوج الوطني.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية، الصادرات الجزائرية، الفرص، التحديات.

Abstract

The study endeavored to recognize the role played by the African Continental Free Trade Region in the development of Algerian exports by monitoring the most important opportunities that can be provided by the African Continental Free Trade Region and highlighting the most important challenges facing Algeria within its context..

The study reached a number of results, the most important of which was that the Algerian-African trade exchanges are weak and that most of the trade exchanges with Africa took place within the framework of the Maghreb region, and that there is a lack of good preparation on the part of Algeria to move towards this accession .Besides, the study revealed that the African Continental Free Trade Region can provide abundant opportunities for Algeria to enhance its exports outside hydrocarbons with African countries by intensifying logistical links related to infrastructure with the African continent, such as developing ports, building the trans-Saharan road, opening border crossings ... etc., while seriously taking internal economic reforms with endeavors related to the development of the national product

Key Words: African Continental Free Trade Region, Algerian-African trade exchanges, Algerian exports, opportunities, challenges..